

الجمهورية التونسية
وزارة المالية

تقرير

حول

مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014

نوفمبر 2013

الفهرس

الجزء الأول : توازن ميزانية الدولة

..... - مقدمة

2

4 - توازن ميزانية الدولة لسنة 2014

الجزء الثاني : موارد ميزانية الدولة

10 - موارد ميزانية الدولة

12 - المداخل الجبائية

17 - المداخل غير الجبائية

19 - موارد التمويل

الجزء الثالث : نفقات ميزانية الدولة

21 - نفقات ميزانية الدولة

26 - نفقات التصرف

37 - نفقات التنمية

80 - خدمة الدين العمومي

الجزء الأول : توازن ميزانية الدولة

مقدمة

- 1- تم إعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 في مرحلة تتميز بتنامي التحديات التي يواجهها الاقتصاد الوطني والتي فرضتها مرحلة الانتقال الديمقراطي وذلك على المستوى السياسي والمالي والاجتماعي والأمني بالإضافة إلى صعوبة الظرف الاقتصادي الدولي و استمرار ضعف الطلب الخارجي خاصة من قبل شريكنا الرئيسي (منطقة الأورو) و بروز مخاوف من ارتفاع الأسعار العالمية وخاصة المواد النفطية جراء المشاكل السياسية في منطقة الشرق الأوسط.
- 2- وكل هذه العوامل الداخلية والخارجية من شأنها أن تؤثر سلبا على هيكلية ميزانية الدولة وتزيدها تعقيدا سواء من حيث النفقات خاصة على مستوى ثقل جمعي الأجور والدعم أو من حيث نسق تعبئة الموارد الذاتية والبحث عن مصادر التمويل.
- 3- و في هذا الإطار، سجل حجم ميزانية الدولة المنتظر لسنة 2013 تطورا فاق 53% بالمقارنة مع الحجم المسجل في سنة 2010 (أي معدل سنوي بـ 18 %) نتيجة لارتفاع حجم الأجور بـ 44% و تضاعف أعباء الدعم بأكثر من ثلاث مرات.
- 4- ونتيجة لذلك فإنه بات من الضروري المرور من مرحلة سياسة التوسع التي تم انتهاجها منذ سنة 2011 إلى سياسة التحكم في النفقات مما يمكن من حصر تطور حجم الميزانية لسنة 2014 في حدود 2.3% بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2013 و ذلك خاصة على مستوى نفقات الأجور و نفقات الدعم مع مواصلة تطوير ميزانية التتميمية من جهة و مزيد دعم و تكثيف الاستغلال للموارد الذاتية (جبائية و غير جبائية) من جهة أخرى.

5- وتقتضي هذه المرحلة اتخاذ إجراءات، والتقدم في الإصلاحات الهيكلية بهدف استعادة التحكم في التوازنات المالية الكبرى وخاصة على مستوى عجز الميزانية وميزان الدفعات والسعي إلى تحسين مناخ الاستثمار عبر خاصة استقرار المناخ السياسي والأمني والاجتماعي لاستعادة نسق أرفع للنمو الاقتصادي.

توازن ميزانية الدولة لسنة 2014

توازن ميزانية الدولة لسنة 2014

1- يقدر حجم ميزانية الدولة لسنة 2014 قبضا وصرفا بـ 28125 م د باعتبار القروض الخارجية المحالة أي بزيادة 2.3 % أو 644 م د بالمقارنة مع النتائج المحتملة لسنة 2013.

2- وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص الفرضيات التالية :

بخصوص النشاط الاقتصادي:

- النتائج المتوقعة لسنة 2013 وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية طبقا لمنوال التنمية لسنة 2014 خصوصا فيما يتعلق بالنمو (4.0 % بالأسعار القارة و9.6% بالأسعار الجارية).
- هيكلية وتطور واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال السنة الجارية.
- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ 110 دولار للبرميل، و مستوى سعر صرف الدولار بـ 1.670 دينار.
- مستوى إنتاج المحروقات لحد 2977 ألف طن من النفط الخام و 2801 ألف طن معادل نفط من الغاز الطبيعي.

بخصوص الموارد:

- اعتبار الانعكاس المالي للإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2014 في حدود 830 م د متأتية في حدود 430 م د من الإجراءات الجبائية الجديدة و400 م د بعنوان تعبئة موارد إضافية من المبالغ المنقولة في إطار النزاعات ومن تحسين قاعدة الاستخلاص.
- تعبئة هيئات خارجية في حدود 214 م د.
- تعبئة قسط ثالث بـ 1000 م د بعنوان مداخيل المصادرة.
- إصدار صكوك إسلامية بقيمة 825 م د.

- تعبئة موارد خارجية (دون اعتبار الصكوك) بحوالي **4513** م د لدعم و مواصلة مختلف الإصلاحات الاقتصادية و الاجتماعية، متأنية بالأساس:
 - قروض موظفة لفائدة المشاريع : 526 م د
 - قروض معاد إقراضها : 100 م د
 - قروض دعم الميزانية : 2493 م د
 - قروض الأسواق المالية العالمية : 1394 م د
- اللجوء إلى الاقتراض الداخلي في حدود **2500** م د.

بخصوص النفقات:

- اعتماد التوجهات التي تم اقرارها بالمنشور عدد 29 المؤرخ في 27 أوت 2013 (لا تشمل وزارتي الدفاع الوطني والداخلية) و المتعلقة بـ:
 - التقليل بنسبة لا تقل عن 5% في نفقات التسيير المرسمة سنة 2013،
 - عدم برمجة إندابات جديدة خلال سنة 2014 ما عدى خريجي مدارس التكوين المرخص فيهم،
 - التخفيض بنسبة لا تقل عن 20% في اعتمادات الدفع لنفقات التنمية المرسمة سنة 2013،
 - عدم إدراج أي مشروع جديد غير جاهز للتنفيذ خلال سنة 2014 .
- مع الإشارة إلى أنه لم يتم ترسيم برنامج جديد للزيادات في الأجور. وقد أسفرت جملة هذه التوجهات عن ضبط مستوى مختلف النفقات كما يلي :
- رصد اعتمادات بعنوان الأجور في حدود **10555** م د مقابل 9781 م د محتملة في 2013 أي بزيادة قدرها 774 م د أو 7.9 % .
- رصد اعتمادات بعنوان نفقات وسائل المصالح في حدود **1051** م د.

- تخصيص مبلغ 4292 م د للدعم المباشر يهم :

§ المواد الأساسية : 1407 م د على أساس تعديل الأسعار الداخلية مما يمكن من تقليص الدعم بـ 100 م د.

§ المحروقات و الكهرباء : 2500 م د تم ضبطه على أساس:

- الفرضيات المذكورة أعلاه (معدل سعر البرميل 110 دولار و سعر صرف الدولار 1.670 دينار)،

- انعكاس مراجعة منظومة دعم الكهرباء و الغاز و المحروقات المقترح لسنة 2014 (650 م د)،

§ النقل: تخصيص مبلغ 385 م د بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية.

- رصد 5600 م د لنفقات التنمية دون القروض المحالة في 2014 مقابل 4800 م د محينة لسنة 2013 باعتبار مبلغ 500 م د لإعادة رسملة البنوك العمومية .

- تسديد 4675 م د بعنوان خدمة الدين العمومي أصلا وفائدة و إيفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية و الخارجية.

3- وتبعاً لما سبق ذكره، تقدر المداخيل الجبائية لسنة 2014 بـ 17897 م د مقابل 16600 م د متوقعة لسنة 2013 أي زيادة بـ 7.8 % وهو ما يفضي إلى نسبة ضغط جبائي جملي بـ 21% ونسبة ضغط جبائي دون النفط بـ 19% . كما تبلغ المداخيل غير الجبائية 2390 م د مسجلة انخفاضا بـ 555 م د بالمقارنة مع النتائج المحينة لسنة 2013 و المقدرة بـ 2945 م د (دون اعتبار المداخيل المدرجة بعنوان استعمال قسط من الرصيد المتوفر من بيع اتصالات تونس في حدود 1000 م د) و ذلك نتيجة لتراجع عائدات المساهمات (500 م د مقابل 1072 م د في 2013).

4- و يتميز مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 بالخصائص التالية :

- تواصل تراجع منابع الموارد الذاتية لتمثل **72 %** من جملة الموارد مقابل **75 %** متوقع لسنة 2013 و **80 %** مسجل في سنة 2012.
- تقلص فائض الموارد الذاتية مقارنة بنفقات العنوان الأول قصد تغطية جزء من نفقات العنوان الثاني حيث تراجع هذا الفائض من 3670 م د سنة 2010 و 2927 م د سنة 2011 إلى ما يناهز 1109 م د بالنسبة لسنة 2013 وحوالي 1061 م د لسنة 2014.
- أهمية منابع الأجور الذي يمثل حوالي 59% من نفقات التصرف و 42% من جملة النفقات دون أصل الدين و 12.4% من الناتج المحلي الإجمالي.
- بقاء الدعم المباشر (المواد الأساسية، المحروقات والنقل) في مستوى مرتفع جدا رغم انخفاضه من 5514 م د في 2013 و حصره سنة 2014 في حدود 4292 م د ليمثل حوالي 5% من الناتج المحلي مقابل 7.1 % في 2013 .

- على مستوى التوازن :

ضبط عجز الميزانية في مستوى 5.7% من الناتج مقابل 6.8% متوقع لسنة 2013.

كما يقدر حجم الدين العمومي بـ 41754 م د أي حوالي 49.1 % من الناتج المحلي لسنة 2014 مقابل 36616 م د أو 47.2 % منتظرة في موفى سنة 2013.

و يبقى تحقيق هذا المستوى رهين تقدم الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات المتعلقة بمنظومة الدعم و توجيهه للمستحقين الحقيقيين وإصلاح المنظومة الجبائية والمالية .

- 5- و باعتبار أهمية تأثير تغير سعر البرميل في السوق العالمية و سعر صرف الدولار على التوازنات المالية، فقد تم تقييم انعكاساتها على توازن ميزانية الدولة

لسنة 2014 على مستوى عجز الميزانية و نسبة المديونية مع اعتماد فرضية عدم تغير العوامل الأخرى مثل الإنتاج.

وعلى ضوء المعطيات الكمية المعتمدة يفضي تقدير الانعكاسات المتعلقة بمنظومة المحروقات و الكهرباء إلى المؤشرات التالية:

• إن كل زيادة (أو انخفاض) في سعر البرميل بدولار واحد يترتب عنها كلفة

إضافية صافية (أو اقتصاد) بحوالي 40 م د

- أعباء إضافية بـ 60 م د

- مداخيل إضافية بـ 20 م د

• إن كل زيادة (أو انخفاض) في معدل سعر صرف الدولار بـ 10 مليمات

يترتب عنه تغير صاف في نفس الإتجاه بـ 30 م د

- أعباء إضافية بـ 45 م د

- مداخيل إضافية بـ 15 م د

6- و يحوصل الجدول الموالي تقديرات التوازن الأولي لميزانية سنة 2014 وتطورها
مقارنة بالنتائج المحتملة لسنة 2013 :

بحساب م د			2013			2012	2011	2010	الفرضيات سعر اليرميل بالدولار سعر صرف الدولار	
الفرق		ق م	الفرق		ق م ت	ق م				
م د	%	110 1,670	م د	%	109,3 1,625	110 1,580	111,6 1,566	111,3 1,408	79,5	
-258	-1,3%	20 287	570	2,9%	20 545	19 975	18 504	16 753	14 823	الموارد الذاتية
		-1,3%			11,0%	7,9%	10,5%	13,0%	7,7%	
1 297	7,8%	17 897	-50	-0,3%	16 600	16 650	14 864	13 630	12 699	المداديل الجبانية
		7,8%			11,7%	12,0%	9,1%	7,3%	8,7%	
-1 555	-39,4%	2 390	620	18,6%	3 945	3 325	3 640	3 123	2 124	المداديل غير الجبانية
902	13,0%	7 838	119	1,7%	6 936	6 817	4 755	3 997	3 061	موارد الاقتراض
220	9,6%	2 500	480	26,7%	2 280	1 800	1 518	1 335	635	الاقتراض الداخلي
1 508	39,4%	5 338	-1 187	-23,7%	3 830	5 017	3 246	2 396	1 225	الاقتراض الخارجي
-826		0	826		826	0	-10	266	1 202	حاجيات تمويل إضافية
644	2,3%	28 125	689	2,6%	27 481	26 792	23 259	20 750	17 884	جملة الموارد = جملة النفقات
-15,8%		2,3%	3,0%		18,2%	15,2%	12,1%	16,0%		
-246	-1,4%	17 750	1 024	6,0%	17 996	16 972	14 629	12 503	10 001	نفقات التصرف
		-1,4%			23,0%	16,0%	17,0%	25,0%	6,8%	
	7,9%	10 555		0,0%	9 781	9 781	8 656	7 679	6 785	الأجور
	5,5%	1 051		0,0%	996	996	977	892	841	وسائل المصالح
-1 222	-22,2%	4 292	1 314	31,3%	5 514	4 200	3 624	2 869	1 500	نفقات الدعم
(43)		(1407)	(100)		(1450)	(1350)	(1236)	(1100)	(730)	المواد الأساسية
-(1234)		(2500)	(1214)		(3734)	(2520)	(2111)	(1536)	(550)	المحروقات
		(385)			(330)	(330)	(278)	(233)	(220)	النقل
6	0,4%	1 556	50		1 550	1 500	1 373	1 062	875	تدخلات دون الدعم
-340		296	-340		155	495				نفقات طارئة
800	16,7%	5 600	-700	-12,7%	4 800	5 500	4 766	4 729	4 302	نفقات التنمية
		16,7%			0,7%	15,4%	0,8%	9,9%	7,2%	
-140	-58,3%	100	140		240	100	-260	-89	-36	قروض وتسبقات الخزينة
230	5,2%	4 675	225	5,3%	4 445	4 220	4 123	3 607	3 616	خدمة الدين
35		1 475	80		1 440	1 360	1 272	1190,1	1152	الفائدة
195		3 200	145		3 005	2 860	2 851	2 417	2 464	الأصل
413		-4 852	-608		-5 265	-4 657	-3 641	-2 128	-651	العجز (م د)
1,1%		-5,7%	-0,8%		-6,8%	-5,9%	-5,1%	-3,3%	-1,0%	(% من الناتج)
281		-5 852	-576		-6 133	-5 557	-3 876	-2 128	-651	العجز دون المصادرة (م د) /
1,0%		-6,9%	-0,8%		-7,9%	-7,1%	-5,5%	-3,3%	-1,0%	(% من الناتج)
-354		-5 352	459		-4 998	-5 457	-3 876	-2 128	-651	العجز الهيكلي (م د) (1)
0,2%		-6,3%	0,5%		-6,4%	-7,0%	-5,5%	-3,3%	-1,0%	(% من الناتج)

دون المداديل و النفقات الاستثنائية(1)

الجزء الثاني : موارد ميزانية الدولة

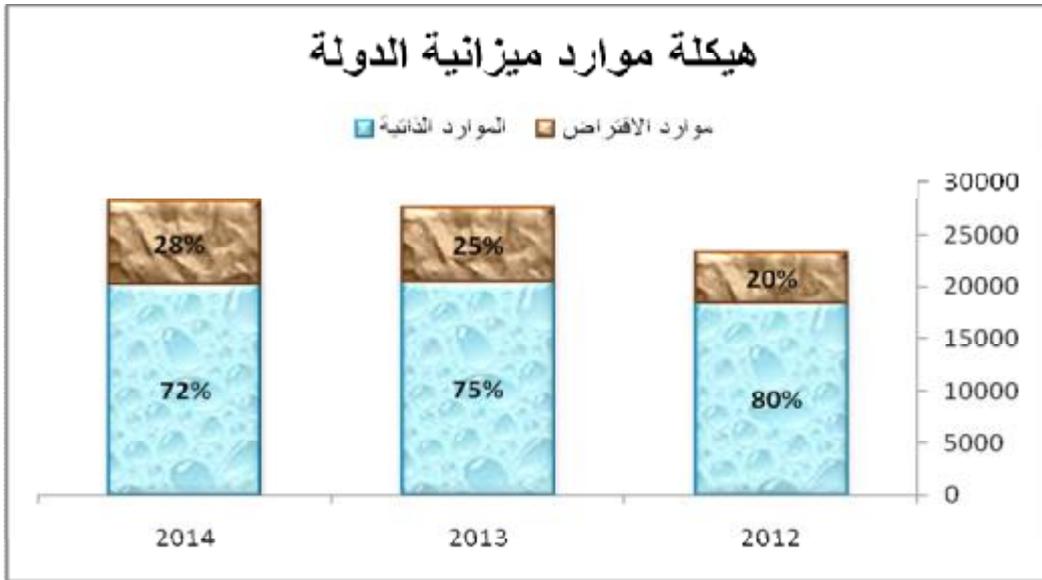
مـوارد ميزانية الدولة

موارد ميزانية الدولة

1- تقدر جملة موارد ميزانية الدولة لسنة 2014 باعتبار القروض الخارجية المحالة بـ 28 125 م د أي زيادة بـ 644 م د أو 2.3 % بالمقارنة مع النتائج المقدره بقانون المالية التكميلي لسنة 2013.

2- وتتأتى هذه الموارد لحد 72% من الموارد الذاتية و 28% من موارد الاقتراض.

البيان 1 : تطور هيكله موارد ميزانية الدولة



3- وتعتمد هذه التقديرات بالخصوص على:

- النتائج المحتملة لسنة 2013 المدرجة بقانون المالية التكميلي وتطور مختلف المؤشرات الاقتصادية لسنتي 2013 و 2014 خصوصا فيما يتعلق بالنمو والأسعار القارة و التضخم وهيكله وتطور واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية بالاعتماد على النتائج المسجلة خلال التسعة أشهر الأولى من السنة الجارية.
- اعتماد معدل سعر النفط بـ 110 دولار للبرميل لنوعية البرنت و سعر صرف الدولار في حدود 1.670 دينار للدولار و الحجم المنتظر للإنتاج الوطني والاستهلاك من المحروقات.

- مردود الإجراءات المقترحة في مشروع قانون المالية لسنة 2014 و المقدرة بحوالي 430 م د علاوة على تعبئة موارد إضافية (400 م د) بعنوان المبالغ المتقلة في إطار النزاعات.

- تعبئة مبلغ 825 م د بعنوان الصكوك الإسلامية.

- ضبط عجز الميزانية في مستوى 5.7 % من الناتج المحلي الإجمالي.

- مواصلة توظيف مبلغ 1.6 مليار دينار للدعم غير المباشر لمنظومة المحروقات و الكهرباء متأت من مبيعات تسويق النفط الخام الراجع للدولة و مبيعات المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية و إحالة قسط من أتاوة الغاز الجزائري لفائدة الشركة التونسية للكهرباء و الغاز على أساس 90.8 دينار للطن معادل نفط.

4- و يحصل الجدول الموالي تقديرات موارد ميزانية الدولة لسنة 2014 وتطورها بالمقارنة مع النتائج المحتملة المرسمه بقانون المالية التكميلي للسنة الجارية.

الجدول 1 : موارد ميزانية الدولة

بحساب م د

2014	2013		2012	
	ق م ت	ق م		
20 287	20 545	19 975	18 504	موارد ذاتية
-1.3 %	11.0 %	7.9 %	10.5 %	
17 897	16 600	16 650	14 864	• مداخيل جبائية
7.8 %	11.7 %	12.0 %	9.1 %	
2 390	3 945	3 325	3 640	• مداخيل غير جبائية
-39.4 %	8.4 %	-8.7 %	16.5 %	
7 838	6 936	6 817	4 755	موارد الاقتراض + الخزينة
13.0 %	45.9 %	43.4 %	19.0 %	
28 125	27 481	26 792	23 259	الجملة
2.3 %	18.2 %	15.2 %	12.1 %	

المداخل الجبائية

المدخلات الجبائية

5- تقدر المدخلات الجبائية لسنة 2014 بـ 17 897 م د أي بزيادة 7.8 % بالمقارنة مع تقديرات قانون المالية التكميلي لسنة 2013. و ترتفع هذه النسبة إلى 9.5 % في صورة عدم اعتبار الجبائية الاستثنائية البترولية 250 م د المدرجة بقانون المالية التكميلي لسنة 2013.

وتفضي هذه التقديرات إلى نسبة ضغط جبائي جملي في حدود 21.0 % .
و تتراجع هذه النسبة إلى مستوى 19.2 % دون اعتبار الجبائية البترولية.

6- و يحوصل الجدول الموالي تطور المدخلات الجبائية ومقارنتها بالنتائج المحتملة والمدرجة بقانون المالية التكميلي للسنة الجارية.

الجدول 2 : الموارد الجبائية

بحساب م د

2014	2013		2012	
ق م	ق م ت	9 أشهر	ق م	نتائج
7 743	7 427	5 126	6 857	6 089
% 4.3	% 22.0	% 16.1	% 12.6	% 3.0
10 154	9 173	6 787	9 793	8 775
% 10.7	% 4.5	% 3.1	% 11.6	%13.7
17 897	16 600	11 913	16 650	14 864
% 7.8	% 11.7	% 8.3	% 12.0	% 9.1
% 21.0	% 21.4	-	%21.3	% 21.0
% 19.2	% 19.1	-	%19.7	% 19.1

7- وتتأتى هذه الموارد من أداغات مباشرة لحد 43 ٪ ومن أداغات غير مباشرة لحد 57 ٪.

البان 2 : تطور نسبة الأداغات المباشرة من المداخيل الجبائية



8- ويتأتى نمو الأداغات المباشرة (4.3 ٪) أساسا من :

- نمو مردود الضريبة على الدخل بـ 12.1 ٪ مرتبط بالخصوص بالإجراءات المقترحة ضمن مشروع قانون المالية.

- تراجع الضريبة على الشركات البترولية بـ 13.8 ٪ نتيجة لاستخلاص خلال سنة 2013 لمبلغ استثنائي (245 م د) بعنوان جباية بترولية على كاهل المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية تم تأجيل استخلاصه في ديسمبر 2012 بالعلاقة مع متخلدات الدعم بعنوان سنة 2012 .

- نمو مردود الضريبة على الشركات غير البترولية بـ 5.8 ٪ بالعلاقة مع النمو المتوقع لسنة 2013.

الجدول 3 : الأداءات المباشرة

2014 ق م	2013			2012 نتائج	
	ق م ت	9 أشهر	ق م		
4 221 % 12.1	3 765 % 18.1	2 782 % 16.7	3 835 % 20.3	3 188 % 11.0	الضريبة على الدخل
3 517 %12.5	3 125 %18.4	2 300 %16.4	3 173 %20.2	2 640 % 13.5	المرتبات و الأجور
704 %10.0	640 %16.7	482 %18.4	662 %20.7	548 % 0.2	موارد أخرى
3 522 % -3.8	3 662 % 26.2	2 344 % 15.4	3 022 % 4.2	2 901 % 4.6-	الضريبة على الشركات
1 552 % -13.8	1 800 %40.1	993 %17.7	1 200 % -6.6	1 285 % 28.6	الشركات البترولية
1 970 %5.8	1 862 %15.2	1 351 %13.7	1 822 %12.7	1 616 % 20.9-	الشركات غير البترولية
7 743 % 4.3	7 427 % 22.0	5 126 % 16.1	6 857 % 12.6	6 089 % 3.0	جملة الأداءات المباشرة

9- و بخصوص الأداءات غير المباشرة المقدرة لسنة 2014 بـ 10154 م د، فهي ستتمو بـ 10.7 % بالمقارنة مع النتائج المحينة المدرجة بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 ناتجة بالخصوص عن مردود الإجراءات المقترحة ضمن مشروع قانون المالية.

10- و تم ضبط تقديرات الأداءات غير المباشرة لسنة 2014 على أساس :

- تطور مردود الأداء على القيمة المضافة بـ 7.2 % بالعلاقة مع النمو المرتقب للسنة المقبلة بما في ذلك تطور الواردات.

ويتأتى مردود هذا الأداء لحد 54% من الإستخلاصات الموظفة عند التوريد و46% من الإستخلاصات بالسوق الداخلية.

- نمو مردود المعلوم على الاستهلاك بـ 6.5 % بالمقارنة مع النتائج المحيئة لسنة 2013.

و يتأتى المردود المقدر لسنة 2014 بـ 1704 م د أساسا بعنوان المنتجات التالية: التبغ (720 م د أو 42%)، السيارات (267 م د أو 16%)، المنتجات النفطية (259 م د أو 15%)، المشروبات الكحولية (246 م د أو 15%) والمنتجات الأخرى (212 م د أو 12%).

- تطور مردود المعاليم الديوانية باعتبار الأتاوة على الخدمات الديوانية بـ 6.8 % على أساس هيكله ونمو واردات السلع الموجهة للسوق الداخلية دون اعتبار واردات الطاقة .

البيان 3 : تطور نسبة مردود المعاليم الديوانية



الجدول 4 : الأدياء غير المباشرة

2014 ق م	2013			2012 نتائج	
	ق م ت	9 أشهر	ق م		
780 % 6.8	730 % 2.0	552 % 1.5	750 % 4.8	715 % 27.5	* المعاليم الديوانية
4 715 % 7.2	4 400 % 0.6	3 242 % -1.6	4 800 % 9.7	4 376 % 13.7	* الأدياء على القيمة المضافة
1 704 % 6.5	1 600 % 0.2	1 131 % -1.4	2 005 % 25.5	1 598 % 8.8	* المعلوم على الاستهلاك
2 955 % 21.0	2 443 % 17.1	1 862 % 16.8	2 238 % 7.3	2 086 % 13.5	* معاليم أخرى
10 154 % 10.7	9 173 % 4.5	6 787 % 3.1	9 793 % 11.6	8 775 % 13.7	جملة الأدياء غير المباشرة

و يبقى تطور الأدياء غير المباشرة رهين :

• تحقيق فرضية النمو بـ 4 % و تطور الواردات و نمو مردود الأدياء على

القيمة المضافة باعتبار أهمية وزنه من مجموع الأدياء غير المباشرة

(46 %) أو من جملة المداخل الجبائية (26 %)

• حجم استرجاع فائض الأدياء

• تنفيذ الإجراءات الجبائية المقترحة و تعبئة موارد إضافية من المبالغ المثقلة

في إطار النزاعات.

11- وحسب طريقة الاستخلاص، يبقى الخصم من المورد السبيل الأمثل لاستخلاص

الجبائية حيث تطور مناب الخصم من المورد من 19 % سنة 2000 إلى 26 %

مسجلة في 2012 و 27 % متوقعة لسنة 2013 و 28 % مقدرة لسنة 2014.

المداخيل غير الجبائية

المدخل غير الجبائية

12- تقدر المدخل غير الجبائية لسنة 2014 بـ 2390 م د مقابل 3945 م د مقدرة بقانون المالية التكميلي لسنة 2013 أي بانخفاض بـ 1555 م د أو 39 % .

13- و يعزى الانخفاض إلى العوامل التالية :

- استعمال قسط من الرصيد المتوفر من بيع اتصالات تونس (1000 م د) في 2013
- انخفاض عائدات المساهمات الراجعة للدولة في سنة 2014 بـ 572 م د (500 م د مقدرة في 2014 مقابل 1072 م د محتملة في 2013).

14- وضبطت هذه التقديرات على أساس :

- تعبئة 500 م د بعنوان عائدات المساهمات الراجعة للدولة.
- تعبئة مبلغ في حدود 1000 م د بعنوان مدخل مصادرة الأموال و الممتلكات المسترجعة لفائدة الدولة.
- استخلاص 130 م د بعنوان أتاوة عبور أنبوب الغاز الجزائري عبر التراب التونسي ضبطت على أساس عبور كمية في حدود 12.8 مليار متر مكعب من الغاز الجزائري عبر التراب التونسي و استخلاص أتاوة راجعة للدولة في حدود 633 ألف طن معادل نפט منها 484 ألف طن معادل نפט تتم إحالتها لفائدة الشركة التونسية للكهرباء و الغازو البقية يتم تصديرها و تقييمها على أساس معدل سعر برميل النفط 110 دولار و معدل سعر صرف الدولار بـ 1.670 دينار.
- تعبئة هبات خارجية بـ 214 م د متأتية من الاتحاد الأوروبي.

15- ويحصل الجدول الموالي أهم العناصر المكونة لهذه المداخل:

الجدول 5 : المداخل غير الجبائية

بحساب م د

ق م 2014	ق م ت 2013	ق.م 2013	نتائج 2012	
500	1072	1157	773	عائدات المساهمات
130	119	121	211	أتاوة عبور الغاز
214	264	400	633	الهبات الخارجية
-	70	300	205	مداخل التخصيص
-	1000	-	900	تحويل قسط بعنوان اتصالات تونس
120	144	148	209	استخلاص القروض (أصل + فائدة)
1000	(1) 868	900	235	قسط من الأموال و الممتلكات المصادرة
-	-	-	1	المساهمة الاستثنائية التطوعية
426	408	299	473	مداخل أخرى
2390	3945	3325	3640	الجملة
%39.4-	%8.4	%-8.7	%16.5	

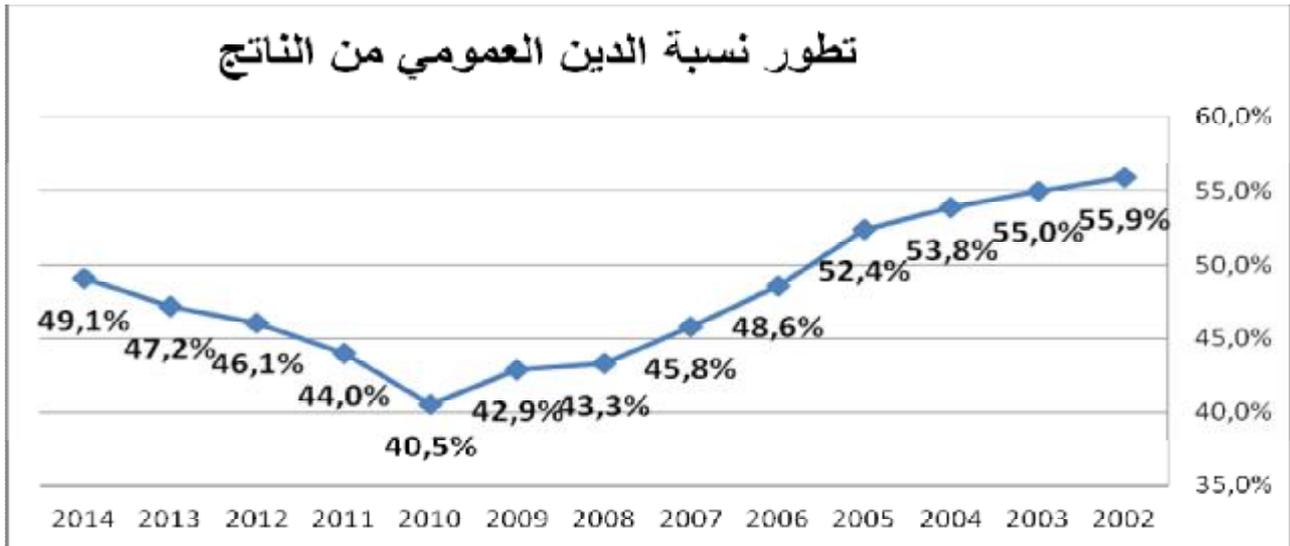
(1) منها 463 م د بعنوان برنامج 2012.

مـوارد التـمويـل

مـوارد التـمويـل

- 16- ضبطت تقديرات موارد التمويل لسنة 2014 بـ 7838 م د على أساس تمويل عجز الميزانية باعتبار التخصيص والهبات المقدر بـ 4638 م د وتسديد أصل الدين العمومي لسنة 2014 لحد 3200 م د.
- 17- وتتأني موارد الاقتراض مبدئياً من الاقتراض الخارجي لحد 5338 م د، و من الاقتراض الداخلي لحد 2500 م د.
- 18- ومن المتوقع أن تتأني موارد الاقتراض الخارجي (5338 م د) باعتبار القروض الخارجية المحالة من:
- صكوك إسلامية (825 م د)
 - القروض الخارجية الموظفة مباشرة لتمويل مشاريع الدولة (526 م د)
 - مشاريع المؤسسات العمومية (100 م د)
 - برنامج دعم الميزانية (2493 م د)
 - اللجوء إلى السوق المالية العالمية لتعبئة المبلغ المتبقي (1394 م د)
- 19- وينتظر أن تتم تعبئة موارد الاقتراض الداخلي (2500 م د) أساساً بواسطة مختلف رقاع الخزينة.
- 20- وبناء على الاقتراض الصافي المقدر لسنة 2014 بـ 3813 م د باعتبار القروض المحالة و دون اعتبار الصكوك الإسلامية، ينتظر أن يبلغ حجم الدين العمومي 41754 م د في موفى سنة 2014 أي ما يعادل 49.1% من الناتج المحلي الإجمالي، ويتكون لحد 36% من الدين الداخلي و 64% من الدين الخارجي.

البيان 5: نسبة الدين العمومي من الناتج:



الجزء الثالث : نفقات ميزانية الدولة

نقطة ميزانية الدولة

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2014

1- تم وضع تقديرات نفقات مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 على ضوء توجهات ترمي إلى :

- التحكم في نفقات تسيير وسائل المصالح،
- التحكم في تطور نفقات الأجور من خلال الضغط على عدد الإنتدابات،
- تقادي مزيد من الإنزلاقات على مستوى نفقات الدعم،
- الحرص على ملائمة إعتمادات نفقات التنمية مع قدرة الوزارات على إستهلاك الإعتمادات الموضوعة على ذمتها،
- الأخذ بعين الاعتبار لتطور حاجيات وزارتي الدفاع والداخلية.

وعلى هذا الأساس، تم ضبط نفقات التصرف والتنمية لسنة 2014 دون اعتبار تسديد الدين في مستوى بـ 23 350 مليون دينار مقابل:

- ü 22 746 مليون دينار نفقات محينة لسنة 2013 أي بزيادة تقدر بـ 604 مليون دينار تمثل نسبة 2.6 % .
- ü 22 472 مليون دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2013 أي بزيادة تقدر بـ 878 مليون دينار تمثل نسبة 3.9 % .

2 تتوزع النفقات المذكورة كالاتي :

بحساب مليون دينار

ق م	محين	تقديرات	الفارق /	محين %	
2013	2013	2014			
16 972	17 946	17 750	-196	-1.1	نفقات التصرف
12 772	12 432	13 458	1 026	8.3	نفقات التصرف دون الدعم
4 200	5 514	4 292	- 1 222	-22.2	نفقات الدعم
5 500	4 800	5 600	800	16.7	نفقات التنمية
22 472	22 746	23 350	604	2.6	المجموع
4 220	4 445	4 675	230	5.2	تسديد الدين
1 360	1 440	1 475	35	2.4	فوائد الدين العمومي
2 860	3 005	3 200	195	6.5	أصل الدين العمومي
26 692	27 191	28 025	834	3.1	المجموع العام

3- تم ضبط هذه التقديرات على أساس الفرضيات التالية:

- عدم ترسيم برنامج جديد للزيادات في الأجور بعنوان سنة 2014،

- اعتماد معدل سعر النفط لكامل السنة بـ110 دولار للبرميل ومستوى سعر صرف الدولار بـ1.670 دينار،

- تخصيص مبلغ 4 292 مليون دينار للدعم المباشر يهم :

v المواد الأساسية : 1407 مليون دينار على أساس تعديل الأسعار الداخلية مما يمكن من تقليص الدعم بـ 100 مليون دينار،

v المحروقات والكهرباء : 2 500 مليون دينار على أساس :

ü الفرضيات المذكورة أعلاه: معدل سعر البرميل 110 دولار وسعر صرف الدولار 1 670 دينار،

ü تعديل الأسعار الداخلية خلال سنة 2014: 220 مليون دينار،

ü الإقتصاد في نفقات الدعم بحوالي 430 مليون دينار في إطار مراجعة منظومة دعم الكهرباء و الغاز.

v النقل : الترفيع في مبلغ الدعم المخصص للنقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية من 330 مليون دينار سنة 2013 إلى 385 مليون دينار أي بنسبة زيادة 16.7% وذلك مواكبة لتطور عدد المنتفعين والكلفة التي تتحملها الشركات المعنية.

- تخصيص مبلغ 5 600 مليون دينار بعنوان نفقات التنمية لسنة 2014 مقابل 5 500 مليون دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2013 و4 800 مليون دينار محينة وتتضمن اعتمادات سنة 2014 تخصيص مبلغ 500 مليون دينار للمساهمة في ترفيع رأس مال البنوك العمومية كجزء من القسط الثاني البالغ 1 000 مليون دينار.

- تسديد 4 675 مليون دينار بعنوان خدمة الدين العمومي أصلا وفائدة وإيفاء الدولة بالتزاماتها الداخلية و الخارجية.

4- هذا ويتوزع حجم النفقات المقترحة لسنة 2014 حسب نوعية النفقة على النحو التالي:

بحساب م د

بيان النفقة	ق م 2013	2013 محين	تقديرات 2014	نسبة التطور % / محينة / 2013
<u>نفقات التصرف</u>	<u>16 972</u>	<u>17 946</u>	<u>17 750</u>	<u>-1.1</u>
<u>نفقات التأجير</u>	<u>9 781</u>	<u>9 781</u>	<u>10 555</u>	<u>7.9</u>
<u>نفقات الوسائل</u>	<u>996</u>	<u>996</u>	<u>1 051</u>	<u>5.4</u>
<u>نفقات التدخل</u>	<u>5 700</u>	<u>7 014</u>	<u>5 848</u>	<u>-16.6</u>
* دعم المواد الأساسية	1 350	1450	1 407	-3.0
* دعم النقل	330	330	385	16.7
* دعم المحروقات	2 520	3734	2 500	-33.0
* الحسابات الخاصة في الخزينة	187	187	187	
* تدخلات أخرى	1 313	1 313	1 369	4.3
<u>النفقات الطارئة وغير الموزعة</u>	<u>495</u>	<u>155</u>	<u>296</u>	<u>92.2</u>
<u>نفقات التنمية</u>	<u>5 500</u>	<u>4 800</u>	<u>5 600</u>	<u>10.2</u>
الاستثمارات المباشرة	2 250	1 844	2 021	9.6
التمويل العمومي	1 341	1 246	1 871	5.0
القروض الخارجية الموظفة	603	472	526	11.4
الحسابات الخاصة في الخزينة	972	702	766	9.1
النفقات الطارئة وغير الموزعة	334	36	416	-
<u>الدين العمومي</u>	<u>4 220</u>	<u>4 445</u>	<u>4 675</u>	<u>5.2</u>
تسديد فائدة الدين	1 360	1 440	1 475	2.4
تسديد أصل الدين	2 860	3 005	3 200	6.5
<u>المجموع العام</u>	<u>26 692</u>	<u>27 191</u>	<u>28 025</u>	<u>3.1</u>

هذا وتوزع الاعتمادات المقترحة حسب مختلف أبواب الميزانية وفقا للجدول الموالي:

بحساب الدينار

المجموع العام	نفقات التنمية	نفقات التصرف	الأبواب
26 014 000	780 000	25 234 000	1- المجلس الوطني التأسيسي
83 142 000	4 886 000	78 256 000	2- رئاسة الجمهورية
149 989 000	26 310 000	123 679 000	3- رئاسة الحكومة
2 279 824 000	138 240 000	2 141 584 000	4- وزارة الداخلية
396 904 000	32 163 000	364 741 000	5- وزارة العدل
5 917 000	390 000	5 527 000	6- وزارة حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية
190 453 000	4 805 000	185 648 000	7- وزارة الشؤون الخارجية
1 538 879 000	400 000 000	1 138 879 000	8- وزارة الدفاع الوطني
88 259 000	3 070 000	85 189 000	9- وزارة الشؤون الدينية
934 021 000	531 795 000	402 226 000	10- وزارة المالية
474 338 000	419 191 000	55 147 000	11- وزارة التنمية و التعاون الدولي
434 581 000	392 962 000	41 619 000	مصالح التنمية
39 757 000	26 229 000	13 528 000	مصالح التعاون الدولي
53 639 000	14 000 000	39 639 000	12- وزارة أملاك الدولة والشؤون العقارية
1 041 456 000	537 938 000	503 518 000	13- وزارة الفلاحة
3 000 289 000	468 211 000	2 532 078 000	14- وزارة الصناعة
1 501 845 000	22 695 000	1 479 150 000	15- وزارة التجارة والصناعات التقليدية
123 558 000	105 415 000	18 143 000	16- وزارة تكنولوجيا المعلومات والإتصال
117 461 000	66 581 000	50 880 000	17- وزارة السياحة
1 298 041 000	1 128 354 000	169 687 000	18- وزارة التجهيز و البيئة
1 069 516 000	941 056 000	128 460 000	مصالح التجهيز
228 525 000	187 298 000	41 227 000	مصالح البيئة
583 466 000	182 377 000	401 089 000	19- وزارة النقل
86 059 000	6 443 000	79 616 000	20- وزارة شؤون المرأة والأسرة
177 809 000	47 967 000	129 842 000	21- وزارة الثقافة
457 025 000	72 850 000	384 175 000	22- وزارة الشباب والرياضة
1 512 170 000	128 000 000	1 384 170 000	23- وزارة الصحة
782 656 000	69 621 000	713 035 000	24- وزارة الشؤون الإجتماعية
3 658 713 000	175 187 000	3 483 526 000	25- وزارة التربية
1 405 280 000	180 399 000	1 224 881 000	26- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
670 365 000	416 090 000	254 275 000	27- وزارة التشغيل والتكوين المهني
712 428 000	416 242 000	296 186 000	28- النفقات الطارئة وغير الموزعة
23 350 000 000	5 600 000 000	17 750 000 000	= لجملة

نفقة

التصرف

نفقات التصرف لسنة 2014

1- تقدر نفقات التصرف لسنة 2014 بـ 17 750 م د مقابل 17 946 م د كاعتمادات محينة لسنة 2013 مسجلة نقصا بـ 1.1 % أي ما يعادل 196- م د .

2- ودون اعتبار نفقات الدعم، فإن باقي نفقات التصرف تتطور من 12 432 م د إلى 13 458 م د أي بزيادة 1 026 م د تمثل نسبة 8.3 % .

3- وتوزع الاعتمادات الجمالية المقترحة بين مختلف النفقات على النحو التالي:

بحساب م د

نسبة التطور %	تقديرات 2014	محين 2013	ق م 2013	
8.3	13 458	12 432	12 772	1- نفقات التصرف دون الدعم
7.9	10 555	9 781	9 781	نفقات الأجور
5.4	1 051	996	996	نفقات التسيير
3.7	1 556	1 500	1 500	نفقات التدخل دون الدعم
	187	187	187	منها على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة
92.2	296	155	495	النفقات الطارئة وغير الموزعة

-22.2	4 492	5 514	4 200	2- نفقات الدعم
-3.0	1 407	1 450	1 350	دعم المواد الأساسية
16.7	385	330	330	دعم النقل
-33.0	2 500	3 734	2 520	دعم المحروقات

-1.1	17 750	17 946	16 972	جملة نفقات التصرف
-------------	---------------	---------------	---------------	--------------------------

نفقات الأجور :

4- ضبطت نفقات الأجور لسنة 2014 في مستوى **10 555 مليون دينار** مقابل 9 781 مليون دينار محينة لسنة 2013 أي بزيادة 774 م د تمثل نسبة **7.9%**.

وتمثل هذه النفقات :

✓ **78.4 %** من نفقات التصرف دون الدعم.

✓ **45.2 %** من ميزانية الدولة دون الدين و38% من جملة الميزانية.

✓ **52.6%** من الموارد الذاتية دون اعتبار موارد التخصيص والهبات.

و تفسر الزيادة المشار إليها أعلاه و البالغة حوالي 774 م د خاصة بـ :

- تعديل كلفة انتدابات سنة 2013 231 م د
- ترقيات سنة 2014 وتعديل كلفة ترقيات سنة 2013 200 م د
- انتدابات سنة 2014 78 م د
- اجراءات لسنة 2013 لفائدة بعض الأسلاك 365 م د
- تقاعد سنة 2014 وتعديل تقاعد سنة 2013 -140 م د

5- وسيخصص المبلغ المتعلق بانتدابات سنة 2014 والبالغ **78 م د** لانتداب **18700 عوناً**. واعتباراً إلى أنه سيتم إحالة حوالي 10100 عوناً على التقاعد فإن الانتدابات الصافية ستبلغ حوالي 8600 عوناً مقابل 13336 عوناً سنة 2013 و15734 عوناً سنة 2012.

وستوظف قرابة 84 % من هذه الانتدابات لفائدة كل من وزارتي الداخلية والدفاع الوطني (9020 عوناً) ومنظومة التربية والتكوين والتعليم (4808 عوناً) ووزارة الصحة العمومية (1850 عوناً).

وتتوزع الانتدابات الجمالية بين مختلف القطاعات على النحو التالي :

النسبة من جملة الانتدابات	الانتدابات المقترحة	القطاع
29,2 %	5 470	الدفاع
21,4 %	4 000	التربية
19,0 %	3 550	الداخلية
9,9 %	1 850	الصحة
4,3 %	800	التعليم العالي
3,9 %	740	العدل
3,2 %	600	الفلاحة
3,5 %	650	الشباب والرياضة
5,6 %	1 040	قطاعات أخرى
100 %	18 700	الجملة العامة

6- وتستأثر وزارتي الدفاع والداخلية بالقسط الأوفر من الانتدابات باعتبار التحديات الأمنية الداخلية والخارجية التي تواجهها البلاد في هذه المرحلة الحساسة.

7- هذا ويمثل خريجو مدارس التكوين نسبة 52.3 % من جملة الانتدابات المقترحة لسنة 2014 (9780 عونا).

نفقات التسيير :

8- تقدر نفقات التسيير لسنة 2014 بـ **1 051 مليون دينار** مقابل 996 مليون دينار نفقات محينة لسنة 2013 أي بزيادة 55 م د تمثل نسبة 5.5 % وتوزع بين :

بحساب م د

النفقات	ق م	تقديرات	التطور	
			2014	2013
نفقات تسيير الوزارات	498,0	542,0	44,0	8,8
صيانة التجهيزات العمومية	54,0	54,0	-	-
منح للمؤسسات العمومية	444,0	455,0	11,0	2,5
المجموع	996,0	1051,0	54,0	5,4

9- وتفسر زيادة نفقات تسيير الوزارات خاصة بـ :

- تحميل مبلغ في حدود 22,3 م د بعنوان نفقات تسيير مصالح العامة للديوانة على ميزانية وزارة المالية عوضا عن حساب أموال المشاركة المسمى "حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة" والذي كان من بين موارده نسبة 10% من مردود الأتاوة على الخدمات الديوانية. وقد تم ضمن مشروع قانون المالية لسنة 2014 إدراج أحكام تلغي توظيف هذه النسبة لفائدة حساب أموال المشاركة المذكور.

- الزيادة بمبلغ 24,3 م د في نفقات وسائل مصالح وزارتي الداخلية والدفاع الوطني باعتبار خصوصية الوضع الأمني التي تمر به البلاد.

وتبعاً لذلك توزع الزيادة في نفقات وسائل المصالح المركزية و الجهوية للوزارات على النحو التالي :

النسبة %	الزيادة أد	2014 أد	2013 أد	
				- وزارتي الداخلية
7,7	24.325	339.758	315.433	والدفاع الوطني
108	22.158	42.678	20.520	- وزارة المالية
(100)	(22.278)	(22.278)	(-)	(مصالح الديوانة)
(-0,6)	(-120)	(20.400)	(20.520)	(باقي المصالح)
1,2	8.240	668.394	660.154	- بقية الوزارات
5,5	54.723	1.050.830	996.107	الجملة العامة

10- وبخصوص الاعتمادات المقترحة بعنوان استغلال صيانة التجهيزات العمومية والتي تبلغ على مستوى العنوان الأول 54,1 م د فهي تخص بالأساس:

بحساب م د

التطور		تقديرات		بيان النفقة
النسبة %	المبلغ	2014	ق م 2013	
-4,6	-1,9	39,1	41	- صيانة واستغلال الطرقات والمسالك والمنشآت المائية والهياكل البحرية
15,8	1,9	13,9	12	- صيانة وتهيئة الجوامع والمساجد

11- وفيما يتعلق بالمنح المقترحة لفائدة المؤسسات العمومية بعنوان وسائل المصالح والبالغة **454 م د** فإنها تأخذ في الاعتبار تطور الموارد الذاتية لهذه المؤسسات، وذلك استنادا إلى النتائج المسجلة خلال السنة الفارطة وإلى التطور المرتقب على مستوى النشاط.

وتقدر الموارد الذاتية الموظفة لنفقات الوسائل بالنسبة للمؤسسات العمومية بحوالي **676 م د** سنة 2014 لتبلغ جملة الاعتمادات المخصصة لنفقات وسائل المصالح بميزانيات المؤسسات العمومية **1 131 م د** مقابل **1 079 م د** سنة 2013 أي بزيادة تقدر بـ **52,0 م د** وما يعادل **4.8 %**.

هذا، وتهم المنح المقترحة لفائدة المؤسسات العمومية بعنوان التسيير والبالغة **454 م د** خاصة المؤسسات التابعة للوزارات التالية :

بحساب م د

المنحة	المؤسسات
82,3	- التعليم العالي والبحث العلمي
79,0	- التربية
90,9	- الصحة
45,0	- العدل
31,3	- التشغيل والتكوين المهني
27,4	- الفلاحة
21,9	- الدفاع الوطني
12,2	- الشباب والرياضة
9,8	- السياحة
9,3	- الشؤون الإجتماعية

12- ويبين الجدول التالي جملة ميزانيات هذه المؤسسات ومصادر تمويلها وتوزيعها حسب نوعية النفقات :

بحساب م د

الجملة		الموارد الذاتية		منحة الدولة		النفقات
2014	2013	2014	2013	2014	2013	
785,1	748,7	226,9	211,1	558,2	537,6	التأجير
1130,6	1078,7	676,2	635,0	454,4	443,7	وسائل المصالح
91,6	79,2	4,9	5,1	86,7	74,1	التدخل
2007,3	1906,6	908,0	851,2	1099,3	1055,4	المجموع

نفقات التدخل دون الدعم :

13- تقدر نفقات التدخل لسنة 2014 بـ 1 556 م د مقابل 1 500 م د محينة في سنة 2013 أي بزيادة 56 م د تمثل نسبة 3.7 %.

وستمول هذه التدخلات بواسطة الموارد العامة لميزانية الدولة في حدود 1 369 م د وعن طريق الموارد الموظفة للحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 187 م د .

وستمكن هذه الاعتمادات أساسا من تمويل تدخلات الدولة بعنوان :

بحساب م د

الفارق	2014	2013	
35,0	425,0	390,0	النهوض بالفئات محدودة الدخل
10,0	360,0	350,0	الجماعات المحلية
5,6	138,7	133,1	المنح والقروض الجامعية
50,0	100,0	50,0	تحمل الدولة للمساهمات بعنوان العفو التشريعي العام

14- النهوض بالفئات محدودة الدخل : تم تخصيص اعتماد بـ 425,0 مليون دينار بعنوان النهوض بالفئات محدودة الدخل لسنة 2013 مقابل 390,0 مليون دينار سنة 2013، وستوظف هذه الاعتمادات بالأساس كما يلي :

- صرف منح قارة لفائدة 235 ألف مواطن من محدودي الدخل (عائلات معوزة، معاقين ومسنين معوزين) بمبلغ إجمالي قدره 321,0 م د .
- تسيير مراكز رعاية المسنين والمعوقين ومركبات الطفولة ومراكز أطفال في سن ما قبل الدراسة بتكاليف قدرت بـ19,2 م د .
- إسناد مساعدات على بعث موارد رزق لفائدة المعوقين بمبلغ 2,1 م د .
- صرف منح للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة بمبلغ 18,0 م د .
- تقديم مساعدات بمناسبة العودة المدرسية والجامعية بمبلغ 15,5 م د.
- تقديم مساعدات في المناسبات الدينية بمبلغ 29,0 م د.
- تقديم مساعدات ظرفية بـ4,0 م د .

وتجدر الإشارة إلى أن الفئات محدودة الدخل تتمتع من جهة أخرى بالتغطية الصحية حيث تتمتع :

✓ ببطاقات العلاج المجاني في حدود 235 000 بطاقة .

✓ ببطاقات العلاج بالتعريف المنخفضة في حدود 578 000 بطاقة.

15- الجماعات المحلية : تقدر الاعتمادات المخصصة لدعم الجماعات المحلية

بـ 360 مليون دينار مقابل 350 مليون دينار مرسمة سنة 2013 .

و يوزع هذا المبلغ كالاتي :

- 325 م د بعنوان دعم عادي لسنة 2014 مقابل 280 م د سنة 2013 ،
- 35 م د بعنوان الدعم الاستثنائي لسنة 2014 مقابل 70 م د سنة 2013.

16- المنح و القروض الجامعية : يقترح رصد اعتماد بمبلغ **138.7 مليون دينار** بعنوان المنح والقروض الجامعية.

ومن المنتظر أن ينتفع حوالي **114 000** طالبا بمنح جامعية بتونس من جملة **356 000** طالبا أي ما يمثل نسبة **32 %**. وتقدر الكلفة الجمالية للمنح الجامعية بتونس بـ **92 مليون دينار** .

و يتمتع حوالي **1800** طالبا بمنح جامعية بالخارج بكلفة جمالية تقدر بـ **30 م د** وذلك باعتبار مصاريف التأمين والنقل والتسجيل واللوازم المدرسية. هذا علاوة على مبلغ **5 م د** بعنوان قروض جامعية بتونس وبالخارج ومنح للطلبة أبناء التونسيين بالخارج المزاولين تعليمهم بتونس و إعانات للطلبة المعوزين.

نفقات الدعم :

تبلغ التقديرات الإجمالية لنفقات الدعم **4 292 مليون دينار** أي ما يمثل نسبة :

76.6 %	من نفقات التنمية دون اعتبار أصل الدين العمومي	v
24.2 %	من جملة نفقات التصرف دون اعتبار فائدة الدين العمومي	v
15.3 %	من جملة الميزانية	v
5.0 %	من الناتج المحلي الداخلي وحوالي 7 % باعتبار الدعم غير المباشر لمنظومة المحروقات.	v

ولئن تترجم هذه النسب أهمية الجانب الاجتماعي لتدخل الدولة إلا أنها تطرح مسألة مراجعة منظومة الدعم قصد التحكم في هذه النفقات من خلال توجيهها لفائدة الفئات المستهدفة دون غيرها.

17- دعم المحروقات : يقترح ادراج مبلغ **2 500 مليون دينار** (مقابل 3 734 مليون دينار محينة لسنة 2013) سيخصص لدعم قطاع المحروقات والكهرباء لتغطية جزء من الحاجيات .

وتقدر الحاجيات الضرورية لتوازن منظومة المحروقات والكهرباء في سنة 2014 بـ **5 047 م د** تم تقديرها على أساس المعطيات والفرضيات التالية :

- **حجم الإنتاج الوطني في حدود 2977 مليون طن من النفط الخام و2801 مليون طن معادل نפט من الغاز الطبيعي.**

- **معدل سعر النفط 110 دولار للبرميل من نوعية البرنت وسعر صرف 1.670 دينار للدولار.**

- **توريد 2,436 مليون طن معادل نפט من الغاز الطبيعي الجزائري مقابل 1,660 مليون طن مدرجة ضمن تقديرات قانون المالية لسنة 2013 و 2,226 مليون طن محتملة لنفس السنة.**

ويقترح تمويل هذه الحاجيات بمواصلة نفس التمشي المعتمد إلى حدّ الآن والمتمثل في توظيف نتيجة نشاط التكرير ومراييح المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية ممّا ينتج عنه **حاجيات تمويل صافية متبقية بـ 3 150 م د** سيتم تغطيتها بـ :

- **رصد منحة مباشرة بـ 2 500 م د** من ميزانية الدولة وهو مبلغ مرتفع إذا ما اعتبرنا حاجة البلاد لرصد كل إمكانياتها لتطوير البنية الأساسية ودعم الاستثمار المنتج لغاية تحقيق نسق نمو مرضي يتلاءم مع طموح اقتصادنا لمجابهة الصعوبات وإحداث أكبر قدر ممكن من مواطن الشغل.

- **تعبئة موارد إضافية في حدود 650 م د** وذلك في إطار مراجعة منظومة الدعم التي هي بصدد الإعداد من قبل مصالح وزارة الصناعة.

ويحوصل الجدول التالي توازن المنظومة البترولية خلال سنة 2014 :

110.0	سعر البرميل (دولار)
1.670	سعر صرف الدولار (دينار)
5047	1- حاجيات التمويل (م د)
2818	- النفط الخام و الغاز الطبيعي
1443	- المواد الجاهزة الموردة
786	- الكهرباء والغاز
1897	2- التمويلات الذاتية المتاحة (م د)
1283	- نتيجة نشاط التكرير
614	- مرابيح المؤسسة التونسية للأنشطة البترولية لسنة 2013
650	3- مردود مراجعة منظومة الدعم (م د)
2500	4- منحة ميزانية الدولة (م د)

18- دعم المواد الأساسية : يقترح رصد مبلغ 1 407 مليون دينار سنة 2014 بعنوان نفقات دعم المواد الأساسية مقابل 1 350 مليون دينار مرسمة بقانون المالية لسنة 2013 و 1 450 مليون دينار محتملة لسنة 2013.

19- دعم النقل العمومي: يقترح بالنسبة لسنة 2014 رصد اعتماد في حدود 385 مليون دينار مقابل 330 مليون دينار سنة 2013 ، بعنوان دعم النقل المدرسي والجامعي والنقل بتعريفات منخفضة وكذلك النقل المجاني لبعض الفئات الخصوصية وذلك أخذا في الاعتبار انعكاس ارتفاع تكاليف استغلال شركات النقل المعنية.

20- هذا وتتضمن نفقات التصرف المقترحة بعنوان سنة 2014 اعتمادا قدره 296 م د بباب النفقات الطارئة وغير الموزعة وذلك لتغطية الحاجيات المتأكدة التي قد تطرأ خلال السنة.

نفقة

ات

التتمية

ة

نفقات التنمية لسنة 2014

1- باعتبار المستجدات على مستوى الظرف الاقتصادي للبلاد والتي أفرزت عددا هاما من الضغوطات الحادة على مستوى التوازنات المالية ، سواء من حيث الموارد أو من حيث النفقات وذلك بالنسبة لكل من سنة 2013 و 2014 ، فإن التحكم في هذه التوازنات يستدعي الضغط على نفقات الدولة ، كما جاء في المنشور عدد 29 المؤرخ في 27 أوت 2013 والمتعلق بإعداد ميزانية الدولة لسنة 2014.

2- وعلى هذا الأساس حددت مقترحات نفقات التنمية لسنة 2014 بـ **5 600 م د** مقابل **5 500 م د** مرسمة بقانون المالية لسنة 2013 و **4 800 م د** كنفقات محينة لسنة 2013 .

3- وقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها قصد استحداث نسق التنفيذ وتدارك التأخير المسجل سنتي 2012 و 2013.

وتوزع اعتمادات التنمية حسب الجدول التالي :

النفقات الطارئة	الجملة	المشاريع الجديدة	المشاريع المتواصلة	
أد	أد	أد	أد	
-	5.207.295	4.337.170	870.125	اعتمادات البرامج
500.284	6.464.881	4.245.765	2.219.116	اعتمادات التعهد
416.242	5.183.758	2.734.821	2.448.937	اعتمادات الدفع

فيما يلي أهم مكونات المشاريع التنموية المدرجة بمشروع ميزانية 2014 .

الفلاحة والصيد البحري

في نطاق مزيد إحكام استغلال الموارد الطبيعية في ميداني الفلاحة والصيد البحري، يقترح تخصيص 537,9 م د كاعتمادات دفع وذلك لإنجاز مختلف المشاريع المبوبة حسب برامج وبرامج فرعية تبعا لاعتماد منهجية التصرف في الميزانية حسب الأهداف وذلك على النحو التالي :

1. برنامج الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية:

- تقدر الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج بـ 63,4 م د وستمكن من:
- مواصلة بناء وتجهيز مخبري تحليل الأعلاف الحيوانية واليقظة الصحية الحيوانية
 - مواصلة القيام بحملات التلقيح والتطهير الصحي للقطيع
 - مواصلة تدعيم تدخلات الديوان الوطني للزيت
 - مواصلة تقديم التشجيعات لفائدة الفلاحين من خلال دعم مادة الحليب وأسعار البذور العلفية الممتازة وتكوين مخزون احتياطي من بذور الحبوب
 - إلى جانب التدخلات السنوية لديوان تربية الماشية وتوفير المرعى والمؤسسة الوطنية لتحسين وتجويد الخيل وصندوق النهوض بجودة التمور.

2. برنامج الصيد البحري:

- تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج 14,7 م د والتي ستمكن من:
- مواصلة إنجاز حماية موانئ الصيد البحري بقابس و غار الملح والهوارية وتوسيع موانئ جرجيس والكتف والشابة
 - مواصلة حماية سواحل خليج قابس من الصيد العشوائي بوضع حواجز اصطناعية
 - الانطلاق الفعلي في توسيع وتهيئة وإصلاح الحاجز الرئيسي لميناء بنزرت وإصلاح الأرصفة بميناء أجم

- إضافة إلى مواصلة أشغال تهيئة بعض الموانئ ضمن تدخلات وكالة الموانئ وتجهيزات الصيد البحري

3. برنامج المياه:

- تبلغ الاعتمادات المخصصة لهذا البرنامج حوالي 183,4 م د والتي ستمكن من:
 - الانتهاء من إنجاز سدود الحركة والتين والمالح والكبير والمولى ومنشآت تحويل مياه الزرقة والكبير والمولى.
 - مواصلة أشغال إنجاز سد الدويميس ومنشآت تحويل مياه سدي القمقوم والتين
 - تشغيل شبكة تحويل مياه الشمال عبر تثليث قناة سجنان – جومين- مجردة ومضاعفة قناة سيدي البراق- سجنان.
 - مواصلة إنجاز السدود المبرمة ضمن الخطة العشرية الثانية (11 سدا) حيث يجري حاليا إنجاز سدي سراط بالكاف والكبير بقفصة ومواصلة إنجاز مشروع ربط سد سيدي سعد بسد الهوارب.
 - إحداث 17 بئرا عميقة استكشافية و16 بئرا تعويضية و12 بئرا للماء الصالح للشرب.
 - إنجاز المنظومة المعلوماتية لمتابعة الموارد المائية SINEAU.
 - مواصلة أشغال تعصير المنطقة السقوية للحوض السفلي لوادي مجردة (المرحلة الثانية) وتهيئة قناة العروسية وإنجاز المرحلة الثانية من مشروع تحسين التصرف في مياه وواحات الجنوب.
 - مواصلة إحداث مسالك فلاحية داخل المناطق السقوية العمومية وأشغال تعصير المنطقة السقوية بسيدي ثابت.
 - الانطلاق الفعلي في إحداث المنطقة السقوية على سد سراط على مساحة 4000 هك.

- إحداث 669 هك من المناطق السقوية الجديدة وتدعيم الري بـ322 هك من المناطق السقوية العميقة وتهيئة 7347 هك من المناطق السقوية واستصلاح 950 هك من الواحات، إلى جانب أشغال الصرف والتطهير على مساحة 2535 هك.
- تزويد 28 نظام مائي جديد لفائدة 20500 ساكن، وتهيئة 50 نظام مائي قديم لفائدة 91400 ساكن.
- مواصلة تدخلات الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والمتعلقة بتزويد المراكز الريفية وبعض المناطق بالماء الصالح للشرب إلى جانب المشاريع المستعجلة لتدعيم منظومة الماء الصالح للشرب بولايات صفاقس وسيدي بوزيد والساحل.

4. برنامج الغابات وتهيئة الاراضي الفلاحية :

- تقدر الاعتمادات المخصصة له بـ126,8 م د قصد القيام خاصة بـ :
- مواصلة المشروع الثاني للتصرف المندمج للغابات الذي يتدخل في 72 منطقة غابية و9 مناطق محمية ويمتد على مساحة 80 ألف هك موزعة على ولايات سليانة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف. إلى جانب مواصلة مشروع التصرف في مصبات الأودية على مساحة 2 مليون هك موزعة على 10 ولايات.
- إنجاز عناصر التشجير الغابي والرعي (6023 هك) وتحسين المراعي (600 هك) إضافة إلى تهيئة مصبات المياه (30633 هك) والقيام بأشغال الصيانة والتعهد (31359 هك) و53 منشأة لتغذية المائدة وفرش المياه.
- تجهيز مراكز حماية الغابات بمعدات لمقاومة الحرائق (قسط رابع)
- مواصلة مشروع تنمية المناطق الجبلية والغابية بالشمال الغربي المرحلة الرابعة في إطار تدخلات ديوان تنمية الغابات والمراعي بالشمال الغربي

5. برنامج التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي:

- تقدر الاعتمادات المخصصة له بـ10,9 م د وستخصص أساسا لـ :
- تهيئة وصيانة مؤسسات التعليم العالي الفلاحي

- اقتناء تجهيزات مخبرية وعلمية وبيداغوجية وفلاحية
- الانطلاق في بناء المركز الجهوي للبحوث الفلاحية بسيدي بوزيد
- مواصلة تهيئة وتجهيز مراكز ومعاهد التكوين المهني في الفلاحة والصيد البحري

6. برنامج القيادة والمساندة:

- تقدر الاعتمادات المبرمجة لفائدته بـ138,7 م د والتي ستخصص أساسا لـ:
- مواصلة إنجاز مشاريع التنمية الفلاحية المندمجة بسليانة (المرحلة الثانية) وسيدي بوزيد والكاف والقصرين وقابس (المرحلة الثانية) وقفصة
 - مواصلة تدعيم المرحلة الأولى من مشروع التنمية الفلاحية والرعية بالجنوب بولايتي تطاوين وقبلي والانطلاق في المرحلة الثانية منه
 - مواصلة مشروع تحسين التصرف في الموارد الطبيعية المرحلة الثانية بولايات جندوبة والقصرين ومدنين
 - تقديم تشجيعات الدولة لفائدة المستثمرين الخواص في قطاع الفلاحة والصيد البحري إلى جانب دعم المحروقات.

البيئة

1- تبلغ إعتمادات الدفع للمشاريع المقترحة لسنة 2014 ما قدره 143.9 م د موزعة حسب المجالات كما يلي :

✓ البيئة وجودة الحياة :

تم تخصيص 5,0 م د كإعتمادات دفع بعنوان البرامج السنوية و المشاريع المتواصلة المتعلقة أساسا بـ :

- دعم مجهود البلديات في مجال بعث و صيانة المناطق الخضراء
- المساهمة في البرنامج الوطني لمقاومة الحشرات .

- دعم التجهيزات البنك الوطني للجينات .
- مشروع إستصلاح و إزالة التلوث لموقع معمل الحلفاء بالقصرين.

v التطهير:

- تم في هذا الإطار ترسيم إتمادات دفع في حدود 123.8 م د (منها 72.8 م د بعنوان تسديد أصل الدين) لمواصلة الدارسات و المشاريع التالية :
- انتهاء دراسة تدعيم منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير الشرقية إلى محطة التطهير شطرانة،
- إنتهاء دراسة وضع منظومة للجغرفة الرقمية بتونس الكبرى،
- انتهاء الدراسة الاستراتيجية لتطهير المدن التي لا يتجاوز عددها 10 آلاف ساكنا،
- إنتهاء الدراسة التنفيذية لتطهير مدن تاكلسة ومنزل حياة والمظيلة وسوق الأحد،
- إنتهاء الدراسة التنفيذية لتهديب محطة التطير سوسة الشمالية،
- مواصلة دراسة الأمثلة المديرية للتطهير لـ 6 ولايات،
- مواصلة الدراسة التنفيذية لإنجاز محطة تطهير لمعالجة المياه المستعملة بحوض تونس الشمالية،
- مواصلة الدراسات الفنية المتعلقة بالتصرف في الحمأة على المستوى الجهوي،
- إنطلاق دراسة توسيع وتهذيب محطة التطهير الحمامات الجنوبية،
- إنطلاق دراسة تهديب منظومة تحويل المياه المستعملة من محطة التطهير الشرقية إلى محطة التطهير شطرانة،
- إنطلاق الدراسات الفنية لتوسيع وتهذيب شبكات التطهير بـ 10 ولايات (جندوبة والقصرين وسيدي بوزيد والكاف وسليانة وزغوان وباجة وبنزرت وصفافس وقبلي) وتأهيل محطات التطهير باجة ومجاز الباب وطبرقة وسليانة وجندوبة .

- إنتهاء أشغال إنجاز 5 محطات تطهير جديدة ودخولها حيز الإستغلال وهي العطار بولاية تونس ومنزل تميم بولاية نابل وبئر مشاركة بولاية زغوان والمزونة بولاية سيدي بوزيد ومكثر بولاية سليانة،
- إنتهاء أشغال تعويض أنظمة التهوية الحالية لمحطة التطهير شطرانة | بأنظمة مقتصدة للطاقة (Fines bulles)،
- مواصلة أشغال إنجاز 3 محطات تطهير جديدة وهي المرناقية بولاية منوبة وتازركة/الصمعة/المعمورة بولاية نابل وبئر الحفي/سيدي على بن عون بولاية سيدي بوزيد،
- مواصلة أشغال تهذيب وتوسيع 5 محطات تطهير وهي نابل SE4 ومنزل بوزلفة والدخيلة/الساحلين وقفصة وسيدي بوزيد،
- إنطلاق أشغال إنجاز 8 محطات تطهير جديدة بالوسط الحضري وهي سوسة حمدون بولاية سوسة والرقاب بولاية سيدي بوزيد وتالة وفريانة وسببية/جدليان وفوسانة بولاية القصرين وبين قردان بولاية مدنين والقطار بولاية قفصة،
- إنطلاق أشغال إنجاز محطة التطهير الصناعية بالمنستير/الفجة،
- إنطلاق أشغال 7 محطات تطهير بالوسط الريفي وهي تيببار ووادي الزرقاء وسيدي إسماعيل بولاية باجة وسيدي الجديدي بولاية نابل وحاسي فريد بولاية القصرين وحزوة بولاية توزر وصبرية غريب بولاية قبلي،
- إنطلاق أشغال تهذيب وتوسيع 10 محطات تطهير وهي قرمبالية والمحرس والقصرين والمهدية والوردانين ونفطة وسيدي بوعلي والجم وسوسة الجنوبية وقابس،
- إنطلاق أشغال تحسين نوعية المياه المعالجة لـ 30 محطة تطهير وهي تونس الشمالية والشرقية وجنوب ملبان 1 و 2 وشطرانة 1 والحمامات الجنوبية ونابل SE1 ونابل SE3 وقلبية ومنزل بورقيبة وباجة وسليانة وجندوبة والكاف

وسوسة الشمالية ومساكن وجمال والفرينة المنستير والقيروان وصفاقس الجنوبية وجربة أغير وحومة السوق وسيدي محرز وجرجيس ودوز والحامة وتطاوين ومدنين وصفاقس الشمالية وسويحل،

- الإعداد لإنطلاق أشغال إنجاز 5 محطات تطهير جديدة وهي تاجروين والدهماني/القصور بولاية الكاف والرديف/أم العرائس والمظيلة بولاية قفصة وسوق الأحد بولاية قبلي،
- الإعداد لإنطلاق أشغال توسيع وتهذيب 7 محطات تطهير وهي شطرانة وصيادة وجنوب مليان وسوسة الشمالية والمكنين 1 و 2 والحمامات الشمالية.

✓ التصرف في النفايات :

تم في هذا الإطار ترسيم إتمادات دفع في حدود 8.3 م د و من المنتظر خلال سنة 2014 مواصلة إنجاز المشاريع التالية :

- المشروع المندمج للتصرف في النفايات الصلبة .
- مواصلة إنجاز المصب المراقب للفضلات و مراكز لتحويل بتونس الكبرى
- البرنامج الثاني لغلق و إعادة تهيئة المصببات العشوائية للفضلات .
- مواصلة إنجاز المصب المراقب للفضلات بحوض وادي مجردة .
- مواصلة إنجاز المصببات المراقبة للفضلات بولايات قفصة والقصرين وسيدي بوزيد و زغوان و المهديّة و توزر و قبلي .

✓ التنمية المستديمة :

ينتظر خلال سنة 2014 مواصلة إنجاز البرامج السنوية كدعم القدرات الوطنية في مجال التنمية المستديمة و المساعدة على تهيئة حدائق و نوادي البيئة المدرسية وقد تم ترسيم اعتمادات دفع قدرها 1.45 م د.

✓ حماية المحيط :

سيواصل سنة 2014 تنفيذ عدد من المشاريع تتعلق بـ :

- صيانة المنتزهات الحضرية .
 - تدعيم الشبكة الوطنية لمراقبة نوعية كل من الهواء و المياه و التربة .
- هذا، و قد تم تخصيص إعتمادات دفع في حدود 1.8 م د للقيام بالبرامج السنوية للمحافظة على المحيط .

✓ حماية الشريط الساحلي :

تم تخصيص إعتمادات دفع قدرها 2.5 م د للقيام بالبرامج السنوية المتمثلة أساسا في تنظيف الشواطئ و إنجاز الفسح الشاطئية.

✓ تكنولوجيا البيئة :

سيواصل مركز تونس الدولي لتكنولوجيا البيئة سنة 2014 القيام بالبرامج السنوية وقد تم تخصيص إعتمادات دفع قدرها 1.2 م د .

التجهيز

6- تعتبر البنية الأساسية المتطورة عنصرا أساسيا في دفع التنمية الإقتصادية والاجتماعية للبلاد حيث يساهم الاستثمار في هذا المجال في الإرتقاء بالنمو الإقتصادي إلى جانب المساهمة في تنامي فرص العمل والدخل وتحسين نوعية الحياة وتنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الاقتصادية.

✓ وانطلاقا من هذه الأهمية سترتكز الجهود سنة 2014 على دعم ومواصلة استحداث نسق إنجاز المشاريع الطرقية والعناية بالمسالك الريفية وتطوير وتدعيم الطرقات السيارة و توجيه الإستثمارات خاصة إلى المناطق الداخلية لفك عزلتها وتدعيم ربط مناطق الانتاج بمناطق التوزيع .

✓ وقد تمّ إدراج حوالي 913 م د كاعتمادات دفع ستمكّن من استكمال ومواصلة الأشغال بالنسبة للعديد من المشاريع المتواصلة والجديدة:

1. المشاريع والبرامج المتواصلة :

- تعصير الطريق الوطنية رقم 5 على مستوى ولايتي الكاف وسليانة.
- مضاعفة الطريق الوطنية رقم 3 بين جبل الوسط والفحص.
- بناء وصلة ربط بين برج السدرية والطريق السيارة أ 1.
- برنامج معالجة النقاط السوداء بشبكة الطرقات.
- تهيئة 325 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 13 ولاية.
- تطوير 141 كلم من الطرقات المرقمة موزعة على 6 ولايات.
- بناء 11 جسرا موزعة على 10 ولايات.
- تهيئة 759 كلم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.
- تهيئة 1014 كلم موزعة على 181 مسلكا ريفيا داخل 14 ولاية ذات أولوية تمّ إقرارها بقانون المالية التكميلي لسنة 2011.
- إنجاز الطريق السيارة صفاقس - قابس - رأس جدير والطريق السيارة وادي الزرقاء - بوسالم.
- مواصلة الدراسات الخاصة بالطريق السيارة النفيضة-القيروان-القصرين-سيدي بوزيد - قفصة.
- مواصلة حماية 26 مدينة من الفيضانات موزعة على 17 ولاية.
- برنامج الطرقات بتونس الكبرى لسنة 2012 يشتمل على بناء 6 محولات وتهيئة ساحة باب سعدون.

- برنامج الطرقات المهيكلة للمدن لسنة 2012 يشتمل على :

x مضاعفة الطريق الوطنية رقم 12 بين سوسة والقيروان (34 كلم)

x مضاعفة الطريق الوطنية رقم 4 بين سليانة وزغوان (60 كلم)

- برنامج 2012 الخاص بتطوير وبناء 201 كلم من الطرقات العصرية الجديدة بولايات زغوان وباجة والكاف وسليانة والقصرين وقفصة .

- برنامج 2012 المتعلق بتهيئة طرقات لتدعيم السلامة المرورية على مستوى الطريق الوطنية رقم 1 (تونس - الزهراء - حمام الأنف) والطريق الوطنية رقم 3 (فوشانة - المحمدية) والطريقين الوطنيتين رقمي 4 و 12 بسليانة.

- برنامج صيانة وتدعيم 1496 كلم من المسالك الريفية المعبدة تتوزع على 222 مسلكا وتهم 23 ولاية.

- مواصلة برنامج الإحاطة بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى الذي تم تكليف وكالة التهذيب والتجديد العمراني بانجازه. ويهم 11 مشروعا تتمثل في تهذيب منطقة كرش الغابة ببلدية التضامن المنيهلة ومنطقة سلتان وفندق الجديد بنابل ومنطقة بئر مسيوغة وحشاد ببلدية بنزرت ومنطقة التبان (البورجي) ببلدية القيروان ومنطقة زريق والأمل ببلدية قابس ومنطقة البحر الأزرق ببلدية المرسى ومنطقة بيرين ببلدية سيدي حسين ومنطقة جعفر ببلدية رواد ومنطقة الأولمبي ببلدية القصرين ومنطقة النوامر ببلدية سيدي بوزيد ومنطقة البحري 1 و 2 و 3 ببلدية صفاقس.

- مواصلة انجاز البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي والذي يهدف إلى تلبية احتياجات الفئات الاجتماعية محدودة الدخل من السكن اللائق .

ويتمثل البرنامج في :

- إزالة المساكن البدائية بكافة الولايات وتعويضها بمساكن جديدة (حوالي 10.000 وحدة)
- توفير مساكن إجتماعية فردية وجماعية موجهة لبعض الفئات الإجتماعية (حوالي 20.000 وحدة).

- مواصلة انجاز برنامج لتهديب وإدماج أحياء سكنية كبرى قصد تحسين ظروف العيش بها وعددها 119 حيا بـ62 بلدية و 8 مجالس جهوية يقطنها قرابة 685 ألف ساكن وينتظر إنجازها على مدى سنوات 2012-2016.

وتتمثل مكونات البرنامج في :

§تحسين ظروف العيش من خلال تحسين السكن والبنية الأساسية وذلك بـ :

- * تعبيد حوالي 955 كلم من الطرقات،
- * مد حوالي 258 كلم من قنوات المياه المستعملة،
- * مد حوالي 146 كلم من قنوات صرف مياه الأمطار،
- * تركيز حوالي 685 19 نقطة إنارة عمومية،
- * تحسين حوالي 15 800 مسكنا.

§التجهيزات الجماعية تتمثل في :

- * بناء 67 قاعة متعددة الاختصاصات (رياضي، ثقافي، شبابي، جماعي....)
- * إنجاز 54 ملعب حي .

§البنية الاقتصادية : وذلك بإقامة 41 فضاءا إصطناعيا أو اقتصاديا داخل

الأحياء المعنية أو حذوها.

- برنامج سنة 2013 للصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة والجسور على طول 1021 كلم (منها 577 كلم تغليف مضاعف) وموزعة على 23 ولاية.
- برنامج 2013 المتعلق بتعبيد حوالي 683 كلم من المسالك الريفية موزعة على 23 ولاية.
- برنامج 2013 الخاص بتدعيم 222 مسلكا ريفيا بطول 1496 كلم موزعة على 23 ولاية وذلك في نطاق الصيانة الدورية لشبكة المسالك الريفية.
- برنامج الطرقات بتونس الكبرى لسنة 2013 ويحتوي على تدعيم 19,7 كلم من الطرقات المرقمة بتونس ومنوبة وبن عروس وتهيئة مفترقين بمنوبة وبن عروس.
- مواصلة برنامج لتحسين 139,3 كلم من الطرقات الحدودية يتمثل في تدعيم 81,4 كلم وتهيئة 57,9 كلم من هذه الطرقات.
- برنامج تهيئة الطرقات المرقمة لتدعيم السلامة المرورية لسنة 2013 يتضمن بناء ممرات علوية للمتجولين بتونس وبن عروس وسوسة وإصلاح شبكة الإنارة العمومية بتونس الكبرى و نابل و سوسة و المنستير و صفاقس وقابس بالإضافة إلى إصلاح و إنجاز مخفضات السرعة طبقا للمواصفات الفنية و تركيز إشارات عاكسة بالمنعرجات .
- دراسات خاصة بالطرقات تتعلق بإنجاز وصلات طرقات سريعة بالشمال الغربي و الوسط الغربي و الجنوب الغربي تربط بين هذه المناطق والطريق السيرة و كذلك القيام بدراسة بعض الطرقات المرقمة أو المنعرجات المقترحة من قبل المجالس الجهوية .

- مواصلة برنامج حماية الشواطئ من الإنجراف البحري يشتمل على عدد من شواطئ بنزرت و الشابة و دار شعبان و حومة السوق جربة و أجيم و ولاية بن عروس .

- حماية "فلاز" المنستير من الإنجراف البحري.

أهم البرامج الجديدة لسنة 2014 :

- البرنامج السنوي للصيانة الدورية لشبكة الطرقات المرقمة والجسور على مسافة 998 كلم منها 850 كلم تغليف مضاعف.

- برنامج جديد لتهيئة وتحسين مداخل المدن يتضمن إنجاز 24 مشروعا بطول 60 كلم موزعة على 24 ولاية .

- برنامج جديد للطرقات بتونس الكبرى يحتوي على تدعيم 22.3 كلم من الطرقات المرقمة بولايات تونس ومنوبة وبن عروس وكذلك بناء محول على مستوى الطريق إكس2/الطريق الوطنية رقم 9 (خير الدين باشا).

- انطلاق برنامج جديد لتهيئة الطرقات المرقمة على مسافة 362.5 كلم موزعة على 13 ولاية : منوبة وزغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وتطاوين وقفصة وتوزر.

- انطلاق برنامج جديد لتدعيم شبكة الطرقات المرقمة على طول 584 كلم موزعة على 14 ولاية: زغوان وباجة وجندوبة والكاف وسليانة والقيروان والقصرين وسيدي بوزيد وقابس ومدنين وتطاوين وقفصة وتوزر وقبلي.

- انطلاق برنامج جديد لبناء 12 جسر بطول اجمالي قدره 1550 متر خطي موزعة على 12 ولاية : منوبة ونابل وباجة وجندوبة والكاف و صفاقس والقيروان والقصرين وقابس ومدنين وقفصة وتوزر.

- برنامج جديد لتدعيم وصيانة شبكة المسالك الريفية يتضمن تدعيم 58 مسلكا بطول 420 كلم موزعين على 22 ولاية.

- انطلاق انجاز أقساط جديدة من برنامج حماية الهياكل البحرية من الانجراف البحري بكل من سواحل المهدية والشابة وطبرقة.
- انطلاق انجاز أشغال حماية 9 مدن من الفيضانات وهي على التوالي مدن برج العامري وحمام الشط وبرقو والسررس وطينة وسبيطلة وسهل ومدينة القيروان (قسط 2) والمزونة والمتلوي.

النقل

7- باعتبار الأهمية التي يحتلها قطاع النقل في دفع الحركة الاقتصادية للبلاد وحرصا على استكمال مشاريع البنية التحتية الحديدية التي هي في طور الانجاز فإنه يقترح تخصيص حجم دفعات في حدود حوالي 182,47 م د تهم خاصة مواصلة انجاز القسط الأول من الشبكة الحديدية السريعة (70,0 م د)، مشاريع الشركة الوطنية للسكك الحديدية (69,0 م د)، شركة النقل بتونس (28,55 م د) والشركات الجهوية للنقل (8,0 م د)

أهم المشاريع المتواصلة:

- الشركة الوطنية للسكك الحديدية
 - تأهيل الخط 6 الرابط بين تونس والقصرين
 - تهيئة محطة حلق الوادي لنقل البضائع
- شركة النقل بتونس
 - تهيئة الهيكل الأساسي لشبكة المترو
 - تجديد الهيكل الأساسي لخط تونس حلق الوادي المرسي
 - مواصلة تركيز شبكة للاتصالات لشبكة المترو
 - تهيئة مستودعي الشرقية وبئر القصة
 - بناء محطة المرناقية

• الشركة الوطنية للسكك الحديدية

- البرامج السنوية لتجديد السكة وحماية شبكة السكك الحديدية وشبكة الاتصالات بين القطار والمحطات وتجهيزات السلامة وتهيئة مراكز الصيانة وبرنامج الصيانة الكبرى وتسديد القروض المباشرة إضافة إلى اقتناء معدات النقل الحضري.

• شركة النقل بتونس

- البرامج السنوية لتهيئة وتوسيع المستودعات

• الشركة الجديدة للنقل بقرقنة

- برنامج الصيانة السنوية للسفن

• الشركات الجهوية للنقل بقرقنة

- مواصلة تدعيم القدرات الذاتية للشركات لتجديد أسطولها بهدف تحسين جودة الخدمات.

التنمية الجهوية و التخطيط

8- تم تدعيم تدخلات وزارة التنمية الجهوية لتشمل كل الجهات لدعم قدراتها على دفع النمو و إحداث مواطن الشغل و تحسين نوعية الحياة عن طريق البرامج الجهوية للتنمية. وتتمثل أبرز التوجهات و الأهداف لمشروع ميزانية الوزارة لسنة 2014 في مجال دعم التنمية بالجهات في :

- المساهمة في توفير المرافق الأساسية و تحسين ظروف العيش بالمناطق ذات الأولوية .

- توفير التشغيل الظرفي من خلال مواصلة تمويل برامج الحضائر الجهوية في نطاق البرنامج الجهوي للتنمية وبرنامج الحضائر الجهوية للتنمية.

- دعم مقومات التنمية بالمعتمديات ذات الأولوية من خلال مواصلة برنامج التنمية المندمجة الذي تشمل تدخلاته 90 معتمدية يتواجد أغلبها بالولايات الداخلية (73 معتمدية) .

- المساهمة في دفع الإستثمار الخاص بالجهات من خلال الدارسات والندوات التي تقوم بها المندوبية العامة للتنمية الجهوية و دواوين التنمية الجهوية و ذلك عبر مساهمة البرنامج الجهوي للتنمية في تمويل آلية التمويل الذاتي للمشاريع المتحصلة على الموافقة المبدئية للتمويل من قبل البنك التونسي للتضامن بالإضافة إلى الإعتمادات التي تم رصدتها لمعاوضة مجهود مجامع الصيانة و التصرف لإعادة تهيئة المناطق الصناعية خارج مناطق التنمية الجهوية .

. و تتمثل أهم البرامج لسنة 2014 في مجال التنمية في :

- إنجاز التعداد العام للسكان و السكنى لسنة 2014 .

- متابعة وضعية التشغيل و البطالة من خلال إنجاز المسح الوطني حول التشغيل.

- متابعة الوضع الإقتصادي بالمؤسسات من خلال إنجاز الإستبيان الوطني حول القدرة التنافسية .

التنمية الجهوية :

سيتم خلال سنة 2014 مواصلة دعم تدخلات وزارة التنمية الجهوية والتخطيط بتمويل برامج تبلغ تكلفتها 1200 مليون دينار موزعة بين :

- البرنامج الجهوي للتنمية : 680 م د .

- برنامج التنمية المندمجة : 520 م د .

٧ البرنامج الجهوي للتنمية :

يقترح بالنسبة لسنة 2014 تخصيص برامج بتكلفة تبلغ 680 م د تخصص بالأساس لبرنامج تحسين ظروف العيش و خلاص عملة الحضائر الجهوية وستمول هذه التدخلات بواسطة إعمادات متوفرة من ميزانية 2013 (340 م د) بالإضافة إلى رصد إعمادات جديدة في حدود 337.4 م د بعنوان سنة 2014 .

٧ برنامج التنمية المندمجة :

يقترح تخصيص مبلغ 520 م د لفائدة برنامج التنمية المندمجة و تشمل تدخلات هذا البرنامج 90 معتمدية، منها 73 بالولايات الداخلية وتبلغ كلفته 520 م د تمول عن طريق ميزانية الدولة في حدود 32,2 % والصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والإجتماعي بنسبة 40,4 % ومصادر تمويل أخرى لتمويل العناصر الفردية (بنك تمويل المؤسسات الصغرى و المتوسطة والبنك التونسي للتضامن والصندوق الخاص للتنمية الفلاحية والصيد البحري والجمعيات..) وذلك في حدود 27,4 %.

وقد تم إعطاء الأولوية المطلقة للجهات الداخلية التي تشكو تأخرا في مؤشرات التنمية وذلك عبر تخصيص 81,1 % من مشاريع البرنامج الذي تشرف عليه المندوبية العامة للتنمية الجهوية لفائدتها .

وبالنسبة لسنة 2014 فقد تم رصد 22 م د على موارد قروض خارجية موظفة للبرنامج .

٧ البرامج الأخرى : سيتم دعم هياكل الوزارة بإعتمادات تبلغ 33.2 م د قصد القيام بتدخلات أهمها :

2.7 م د : . المسوحات الإقتصادية و حول التشغيل

29 م د : . التعداد العام للسكان و السكنى سنة 2014

وتبعاً لذلك تتوزع اعتمادات الدفع بعنوان سنة 2014 كالتالي :

336.4 م د 1- البرنامج الجهوي للتنمية:

- إعادة تهيئة مناطق صناعية خارج مناطق
التنمية الجهوية

2 م د

- المساهمة في التمويل الذاتي لمشاريع البنك
التونسي للتضامن

5 م د

- برنامج الحضائر العادية والظرفية

200 م د

- برنامج تحسين ظروف العيش

123.4 م د

- إحداث وتدعيم مواطن الشغل

3 م د

- تدعيم سعر شراء الحلفاء

2 م د

- التكوين المهني

1 م د

22 م د 2- برنامج التنمية المندمجة (المندوبية العامة للتنمية

الجهوية) على موارد قروض خارجية موظفة

34.2 م د 3- تدخلات الهياكل التابعة للوزارة

(29 م د) منها : التعداد العام للسكان والسكنى

(2.7 م د) المسوحات الاقتصادية حول التشغيل

قطاع الاستثمار والتعاون الدولي

9- تتمثل أهمّ التوجّهات بالنسبة لقطاع الاستثمار والتعاون الدولي لسنة 2014 في:

- تدعيم قدرات هياكل الاستثمار الداخلي والخارجي والتعاون الفني في بلورة الأهداف الأساسية وتجسيماها على مستوى التشغيل ومزيد استقطاب الاستثمارات الخارجية واستشراف مزيد من فرص التشغيل بالخارج للكفاءات في إطار التعاون الفني .

- تكثيف الجهود لدفع التعاون الدولي بمختلف أبعاده الاقتصادية والمالية والفنية مع المنظمات العالمية والتكتلات الإقليمية وخاصة الاتحاد الأوروبي ودول الخليج والمغرب والبلدان الإفريقية والمنظمات الإسلامية.

- العمل على تعبئة أكثر قدر ممكن من الاستثمارات الخارجية المباشرة والسعي إلى دفع الاستثمار الخاص.

تعديل النظرة الخارجية للوضع التونسي وذلك بترويج صورة آية لتونس كموقع متميز للاستثمار بإنجاز برنامج اتصالي مع عدة دول.

السياحة

10- ستتواصل الجهود سنة 2014 لدعم الترويج والإشهار باعتبار تواصل تأثير

الأزمة التي شهدتها القطاع خلال سنة 2012 وانعكاسها على سنة 2013 و 2014 .

وللغرض وقد تمّ رصد اعتمادات في حدود 59.6 م د تتوزع بين ميزانية التنمية

للديوان الوطني التونسي للسياحة بـ 51.9 م د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في

القطاع السياحي بـ 7 م د بالإضافة إلى 0.7 م د ستخصص للاستثمارات المباشرة

للوزارة.

المشاريع والبرامج المتواصلة :

تتمثل المشاريع المتواصلة بالأساس في مشاريع البنية الأساسية وتشمل المناطق السياحية التقليدية والمناطق السياحية الجديدة باستثمارات تقدر بحوالي 1.9 م د

المشاريع والبرامج الجديدة :

تتمثل بالأساس في :

- برنامج الدعاية والنشر: (40 م د) تخصص للنهوض بصورة تونس السياحية وتشمل بالأساس الإشهار الوطني وحملات الإشهار المشترك إلى جانب العلاقات العامة بهدف ترويج المنتوجات ذات القيمة المضافة كالقولف والمعالجة بمياه البحر وسياحة المؤتمرات والسياحة الثقافية والسياحة الصحراوية.

- دعم باعثي المشاريع السياحية : يتمثل في تحمل الدولة لتنفيذ فوائض القروض المسندة لفائدة القطاع علاوة على إسناد منح الاستثمار في مناطق التنمية الجهوية ومنحة دراسات الهندسة المدنية. وقد تمّ ترسيم مبلغ 8.5 م د بميزانية الديوان الوطني التونسي للسياحة للغرض.

11 - وزارة الصناعة

🇯🇴 تتمثل أهم التوجهات بالنسبة لقطاع الصناعة لسنة 2014 في :

- الربط بين منظومة البحث والإبتكار وذلك من خلال إستكمال تركيز مكونات الأقطاب التنموية بإعتبارها فضاءات تمكن من إستقطاب المؤسسات الصناعية المحددة التي تملك خلايا بحث وبقظة تكنولوجية من شأنها تثمين نتائج البحوث وتسهيل عملية تطبيقها الصناعي
- دعم البنية التحتية للجودة وذلك بالشروع في بناء المجمع التقني بالعقبة الذي يضم كلا من المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمركز الفني للصناعات الغذائية والمركز الفني للكيمياء قصد تمكينها من مواكبة التطورات التكنولوجية والإستجابة إلى المتطلبات الدولية في مجال التحاليل والتجارب وتقييم المطابقة.
- مواصلة تشجيعات الدولة للقطاع الصناعي وذلك بإسناد إمتيازات مالية على موارد صندوق التطوير واللامركزية الصناعية لمزيد النهوض بالإستثمار الخاص وإحداث مواطن الشغل.
- مواصلة دعم الإستثمار بمناطق التنمية الجهوية بتوفير الأراضي الصناعية والعناية بها وبلوغ نهاية سنة 2014 نسبة حوالي 41 % من تنفيذ البرنامج المتعهد به من قبل الوكالة العقارية.
- مزيد الإستجابة لحاجيات الجهات الداخلية ذات الأولوية في مجال المناطق الصناعية إضافة إلى المناطق الصناعية التي تنجزها الوكالة العقارية وذلك بالمساهمة في تكلفة الشبكات الخارجية اللازمة للمناطق الصناعية التي تنجزها شركات التصرف في المركبات الصناعية والتكنولوجية والقطاع الخاص بما يساعد على أرضية ملائمة لإحداث المؤسسات وتوفير فرص عمل جديدة بهذه الجهات.

- مواصلة دعم الإستثمار الخاص في مجال التحكم في الطاقة وخاصة الطاقات المتجددة وذلك بتحيين الإطار التشريعي في الغرض من خلال إعداد مشروع قانون خاص يتعلق بإنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة لتلبية حاجيات الإستهلاك المحلي وإحداث حساب خاص جديد في الخزينة "صندوق الإنتقال الطاقوي" بما يدعم التوجه الأستراتيجي الجديد في قطاع الطاقة والهادف إلى تكثيف الجهود الرامية إلى ترشيد استهلاك الطاقة والنهوض بالطاقات المتجددة.

أهم البرامج والمشاريع المتواصلة

- **تهيئة الأقطاب التكنولوجية والمناطق الصناعية المساندة لها** وذلك في إطار توجه إستراتيجي يهدف إلى توفير بنية تحتية تكنولوجية مما يساعد على إنجاز مشاريع ذات قيمة مضافة عالية .

وستمكن الإعتماد المقترحة في هذا النطاق والبالغة 17,0 م.د من مواصلة أشغال التهيئة الخارجية لـ 7 أقطاب تكنولوجية بكل من المنستير/الفجة – سوسة – بنزرت – قابس - قفصة – برج السدرية وسيدي ثابت.

- **تهيئة الأراضي الصناعية بمناطق التنمية الجهوية** بكلفة جمالية بحوالي 120,0 م.د (الغربية – باجة (بوتفاحة) – بوعرادة 2 – الكريب – حمام الزربية 3 – سيدي بوزيد (لسودة1) – مدنين (تاجرة1) – السبخة 1 – سجنان – الكاف (واد الرمل) – جنوبة (الإرتياح 1) – القصرين 2 – توزر (كستيلية) – تطاوين (الخبطة 1) – قبلي توسعة (القلعة) – منزل شاكر – حمام الزربية 4 (قسط أول) - بن قردان – دخان – سبيطلة 1 (قسط أول) – جلما (سيدي بوزيد) – سليانة 3 – الوسلاتية (القيروان) – وإعادة تهيئة 4 مناطق صناعية متواجدة بمناطق التنمية الجهوية (مجاز الباب - الحنشة – زغوان – القصرين 1) بكلفة تقديرية بـ 9,5 م.د.

وتقدر الدفعات في سنة 2014 بحوالي 19,7 م.د تمول بواسطة منحة 0,4 م.د لفائدة الوكالة العقارية الصناعية إضافة إلى الموارد المتأتية من مبيعات الأراضي الصناعية والبالغة حوالي 3,8 م.د والموارد المحتمل توفيرها لدى الوكالة في نهاية 2013 والمقدرة بـ 15,5 م.د.

المجمع التقني بالعقبة

يندرج مشروع بناء المجمع التقني بالعقبة الذي يضم كلا من المخبر المركزي للتحاليل والتجارب والمركز الفني للصناعات الغذائية والمركز الفني للكيمياء في إطار تدعيم شبكة المخابر لخدمة المؤسسات الصناعية من خلال توفير المقرات الضرورية للمخابر وللمراكز الفنية. وتقدر التكلفة الجملية للمشروع بـ 28 م.د تمول في حدود 17,0 م.د على الموارد العامة للميزانية بالنسبة للمخبر المركزي والتحليل والتجارب وبـ 11,0 م.د على موارد صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية بالنسبة للمركزين المذكورين ومن المنتظر أن يقع التعاقد مع المقاول قبل موفي سنة 2013 وأن يتم إنجاز المشروع في فترة لا تتجاوز ثلاثة سنوات.

أهم المشاريع الجديدة

صندوق النهوض وتطوير اللامركزية الصناعية (FOPRODI)

تمت المحافظة على المنحة المخصصة لفائدة الصندوق في حدود 65,0 م.د على التوالي سنتي 2013 و 2014 مقابل 58,0 م.د سنة 2012 وذلك نتيجة الزيادة الملحوظة في عدد وحجم المشاريع الموافق على تمويلها لفائدة الباعثين الجدد والمؤسسات الصغرى والمتوسطة وكذلك اعتماد نسبة تطور هامة في منحة الإستثمار الموافق عليها بمناطق التنمية الجهوية ويرجع النمو المنتظر في عدد المشاريع للتدابير

التي اتخذت في نطاق إستهداف تعافي الإقتصاد الذي ينتظر منه الكثير بالنسبة للنهوض بالصناعات الصغرى والمتوسطة وكذلك قرار الرفع في قيمة الأستثمارات للمشاريع التي تحضى بمساهمة الصندوق وذلك بنسبة 100 % والرفع في سقف المنحة المسداة بعنوان التنمية الجهوية وإدراج الأموال المتداولة في كلفة الإستثمار عند إسناد المنحة.

برنامج تطوير البنية التحتية الصناعية بالمناطق الداخلية :

يهدف هذا البرنامج إلى دعم قدرة الدولة على الإستجابة لطلبات الجهات الداخلية في مجال البنية التحتية الصناعية عبر إحداث شركات خاصة تتولى إلى جانب التهيئة التصرف والصيانة والترويج للمناطق الصناعية وتحمل الدولة لكلفة ربط هذه المناطق بالشبكات الخارجية والفضاءات مما يستوجب مساهمة من الدولة سنة 2014 تقدر بـ 2,2 م.د.

التربية

12- تمّ إعداد مشروع ميزانية وزارة التربية لسنة 2014 في نطاق جملة من الأهداف الكمية والنوعية تمّ تحديدها حسب الأولويات و للعرض تم رصد إعتمادات قدرها 175.2 م د :

ن تاهيل المؤسسات التربوية :

يرتكز العمل بالأساس على:

- دعم البنية الأساسية والتجهيزات من خلال إحداث عديد المؤسسات التربوية ورصد برنامج توسعات بمختلف المراحل التعليمية وذلك للتخفيف من الاكتظاظ ومجارات التطور العمراني للمدن.
- إيلاء عنصر التهيئة والصيانة عناية خاصة للمحافظة على ديمومة المؤسسات

- تحسين ظروف الإقامة بالمبيلات المدرسية وخاصة بالجهات التي تعتبر الإقامة بها عنصرا أساسيا لمواصلة الدراسة.
- دعم المطاعم المدرسية من خلال توسيع شبكة المدارس الابتدائية المنتفعة وتحسين الخدمات للمنتفعين .

ن تحسين مكتسبات التلاميذ:

- تعميم السنة التحضيرية بالتعاون مع القطاع الخاص وتركيز مجهود الدولة على الجهات الأقل حظا.
- العناية بالمؤسسات التربوية التي تسجل نسب نجاح دون المعدل الوطني.
- توفير الظروف الملائمة للأطفال من ذوي الإحتياجات الخاصة للإنتفاع بحق التعليم مثل غيرهم من الأطفال من خلال تطوير شبكة المدارس الدامجة.

ن توظيف أمثل لتكنولوجيات المعلومات و الإتصال في المناهج التربوية :

- تجهيز المؤسسات التربوية بالتجهيزات الإعلامية وربطها بشبكة الأنترنت
 - إدماج التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال في التعلم.
- وقد تمّ في هذا الصدد إعطاء الأولوية للمشاريع والبرامج المتواصل إنجازها وذلك لإستكمال أشغال التهيئة والتوسعة وبناء مدارس ابتدائية و35 مدرسة إعدادية و4 مدارس إعدادية نموذجية بكل من بن عروس وسليانة وباجة و صفاقس و29 معهد ثانوي و4 معاهد نموذجية بين عروس و الكاف وسليانة وتطاوين .
- كما تمت برمجة إنجاز مشاريع جديدة تتمثل في بناء 3 مدارس بعين زغوان تونس وعليسة طبربة منوبة وسمنحة زغوان والقسط الأول من بناء المدرسة العدادية بقرطاج درمش ومعهدين ثانويين بالمزوطرية تطاوين وبئر الوصغان القيروان و5 معاهد نموذجية بكل زغوان وباجة وتوزر وقبلي و المهديّة.

وبالإضافة إلى ذلك فقد تم التركيز في إقرار البرامج السنوية على عمليات الصيانة والتعهد للمباني و التجهيزات الموجودة حيث خصصت لبرامج الصيانة ضمن المشاريع الجديدة كلفة قدرها 116.8 م د و إعتمادات دفع في حدود 56 م د.

التعليم العالي و البحث العلمي

13- تبلغ نفقات التنمية لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي بعنوان سنة 2014 ما قدره 180.4 م د موزعة بين مشاريع وبرامج متواصلة 125 م د ومشاريع وبرامج جديدة 55.4 م د .

وستخصص الاعتمادات المشار إليها أساسا للمشاريع و البرامج التالية :

• مشاريع و برامج متواصلة :

- الدراسات المتعلقة بمؤسسات التعليم العالي و البحث و دفعات خاصة ببناء مقرات لبعض الجامعات بالمناطق الداخلية (0.8 م د).
- مواصلة انجاز البرامج المتعلقة ببناء أقطاب جديدة لمؤسسات التعليم العالي أو القيام بعمليات توسيع ببعض المؤسسات بالإضافة إلى قاعات تدريس ومدرجات ببعض المؤسسات الأخرى : (13.1 م د).
- مواصلة القيام بأشغال تهيئة و ترميم لبعض المؤسسات التي تقادمت مقراتها (10.9 م د).
- تجهيز مؤسسات التعليم العالي وخاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية والمؤسسات الجامعية التي تم إنجازها بالأقطاب التكنولوجية والممولة بالتعاون مع البنك الأوروبي للإستثمار (16.1 م د) ، بالإضافة إلى تجهيز المؤسسات الجامعية وذلك بإقتناء تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية (9.9 م د).

- بناء و توسيع مؤسسات الخدمات الجامعية وذلك بمواصلة إنجاز بعض المؤسسات (مبيلات و مطاعم جامعية) ثم الشروع فيها خلال السنوات القادمة (8.6 م د).
- تهيئة بعض مؤسسات الخدمات الجامعية القديمة (7.7 م د).
- برامج البحث العلمي من وحدات ومخابر ومدارس الدكتوراه وتراسل المعطيات لمركز الحساب الخوارزمي (3 م د) .
- تدعيم الاشتراكات عبر الشبكة الموحدة للبحث العلمي (3.4 م د)
- مواصلة تجهيز مراكز البحوث بكل من صفاقس، سوسة وبرج السدرية (4.9 م د)
- مواصلة اقتناء التجهيزات العلمية الكبرى (8 م د)
- مواصلة تجديد وإحداث المخابر وتأهيل وحدات البحث عبر البرامج الوطنية للبحث العلمي (18.2 م د)
- مواصلة تهيئة الاقطاب التكنولوجية (4 م د).

• مشاريع و برامج جديدة (التعليم العالي) :

- القيام بدراسات فنية و معمارية تتعلق ببناء أو توسيع مباني لإيواء مؤسسات التعليم العالي و البحث بكلفة 4.7 م د و اعتماد دفع يبلغ 1.6 م د .
- بناء و توسيع بعض مؤسسات التعليم العالي و البحث و خاصة بالمناطق الداخلية (القيروان وقابس) و سوسة والمنستير وذلك بتكاليف تبلغ 33 م د واعتمادات دفع تبلغ 2.6 م د .
- تجهيز بعض مؤسسات التعليم العالي و خاصة منها المعاهد العليا للدراسات التكنولوجية و كليات العلوم و مدارس المهندسين و المعاهد التحضيرية للدراسات الهندسية بتكاليف تقدر بـ 5 م د و اعتمادات دفع تبلغ 1.25 م د .

- تهيئة بعض مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وذلك بكلفة قدرها 17م د وإعتماد دفع يبلغ 5.2 م د
- تهيئة لبعض مؤسسات الخدمات الجامعية بتكلفة قدرها 16.8 م د وإعتماد دفع يبلغ 3.6 م د .
- البحث العلمي الجامعي المتمثل في مدارس الدكتوراه وتراسل المعطيات لمركز الحساب الخوارزمي بتكلفة قدرها 6.6 م د يدفع منها 4.7 م د.
- تجهيزات دراسية وعلمية وإعلامية لمؤسسات التعليم العالي وذلك لتعويض التجهيزات القديمة أو لمواكبة التطور العلمي للتجهيزات وتبلغ تكلفة هذه التجهيزات 35.9 م د يدفع منها 11.1 م د .
- تجهيز الجامعات ومؤسسات التعليم العالي بوسائل نقل ذات صبغة بيداغوجية بكلفة 2 م د يدفع منها 1 م د .

• أهم المشاريع و البرامج الجديدة : (البرنامج الوطني للبحث العلمي)

- مواصلة إنجاز البرنامج الوطني للبحث العلمي لسنة 2012 في مجالات الصحة و الفلاحة و البيوتكنولوجيا .
- مواصلة إنجاز برنامج سنة 2013 .
- الشروع في إنجاز برنامج لسنة 2014 .

Z الشبكة الموحدة للبحث العلمي :

- يتمثل المشروع في إقتناء إشتراكات الكترونية في مجلات و دوريات علمية و وضعها على الخط على ذمة كافة الباحثين على الصعيد الوطني .
- وتبلغ كلفة البرنامج 10 م د و 5.5 م د كإعتمادات دفع .

14- يعكس مشروع ميزانية سنة 2014 مواصلة إيلاء الأهمية اللازمة لتيسير إدماج طالبي الشغل بإعتبار الأولوية التي يحضى بها التشغيل على المستوى الوطني حيث تمّ للغرض إدراج إعتمادات تناهز 410 م د بميزانية وزارة التكوين المهني والتشغيل موزعة بين الصندوق الوطني للتشغيل 350 م د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني 50 م د والصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى 10 م د.

ويرتكز مجهود القطاع على دعم منظومة وآليات الشغل كما يلي:

1- آليات معالجة سوق الشغل:

يستقطب الصندوق الوطني للتشغيل جلّ الإعتمادات المخصصة لمساعدة طالبي الشغل على الإدماج المهني. كما يتم سنويا رصد إعتمادات هامة بوزارات أخرى قصد النهوض بالتشغيل على غرار وزارة التنمية والتعاون الدولي.

وستواصل جهود الدولة خلال سنة 2014 لدعم هذا الصندوق بإعتمادات تبلغ 350 م د منها مبلغ 142.2 م د بعنوان البرامج المتواصلة والبرامج الجديدة على غرار برنامج صك تحسين التشغيلية (مرحلة تجريبية) الذي يهدف إلى إكساب طالب الشغل مؤهلات ومهارات تطبيقية لتيسير اندماجهم في الحياة المهنية عبر المشاركة في دورات مرافقة وتكوين تكميلي وتأهيل مهني.

كما سيتحمل الصندوق مبلغ 25 م د لتمويل حوالي 10000 صك إنداب ستخصص لتشجيع مؤسسات القطاع الخاص في إطار مجلة التشجيع على الإستثمارات على إنداب طالبي الشغل لأول مرة.

وسيتم الشروع في تنفيذ برنامج "شباب في طور التكوين" (10000 مستفيد) ضمن حلقات تكوينية تؤمنها مؤسسات التكوين العمومية المكلفة بذلك. وينتفع بهذا البرنامج طالبوا الشغل والمستفيدون حاليا بآليات الصندوق الوطني للتشغيل المزاولون لتربصاتهم بالقطاع العمومي.

كما سيتحمل الصندوق ابتداء من سنة 2014 النفقات الخاصة بمنحة الإنتداب المسندة للمؤسسات العاملة في مجال نقل الخدمات خارج بلد المنشأ وذلك بعنوان كل انتداب لطالب شغل لأول مرة.

وسيتحمل الصندوق كذلك مبلغ 110 م د لتمويل برنامج دعم باعثي المؤسسات الصغرى الذي يشتمل خاصة على :

- المساعدة على تشخيص فكرة المشروع
- المساعدة على دراسة المشروع ومخطط الأعمال الخاص به
- التأهيل في مجال التصرف في المؤسسات وفي المجالات الفنية الضرورية لبعث المشروع
- مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى والتكفل بجزء من مقابل خدمات تسديدها مؤسسات صغرى.

ويوزع المبلغ المذكور إلى مبلغ بـ 90 م د لتمويل 50000 مشروع في إطار دعم مؤسسات التمويل والجمعيات وهيكل المساندة ومبلغ بـ 20 م د لدعم مرافقة 20000 مستفيد ببرنامج الباعثين الشبان للمؤسسات الصغرى.

2-التكوين المهني الأساسي:

أ- التكوين المهني الأساسي لتحسين كفاءة الشبان

- تمت برمجة إعمادات بـ 30.2 م د قصد مواصلة بناء وتحديث مراكز تكوين وتدريب مهني بـ 21.3 م د والشروع في إحداث فضاءات جديدة للتكوين والتدريب بـ 8.9 م د وخاصة برنامج تطوير جهاز التكوين في مهن صناعة الطائرات.
- ستمكن هذه الإستثمارات من دعم فضاءات التكوين والتدريب التي تستقطب سنويا قرابة 70 ألف شاب وشابة.

- سيتم سنة 2014 استقطاب ألفي شاب في نطاق برنامج صك التكوين المهني بإعتماد يبلغ 2 م د موزعه بين 1400 مستفيد في إطار برنامج صك التكوين لفائدة الولايات التي لا

يتوفر بها التكوين المنظر مع تحمل الدولة الكلي لكلفة التكوين و600 موطن تكوين لفائدة طالبي الشغل موزعة على المستوى الوطني وتهدف لتنمية التشغيلية وضمان الإدماج المهني.

كما سيتم تمويل نفقات التكوين حسب الطلب في حدود 0.5 م د (التكوين في صناعة الطائرات)

وسيتواصل إنجاز خارطة طريق عملية للنظام المعلوماتي بالوزارة بـ 1.0 م د.

ب-التكوين المستمر من أجل تحسين كفاءة العاملين بالمؤسسات

يتحمل صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني في إطار برنامج حقوق السحب إعتمادات بمبلغ 6.0 م د لتمويل دورات تكوين قصيرة لتبلغ عدد المشاركات 260 ألف مشاركة تستفيد منها 10000 مؤسسة بإعتمادات جمالية تناهز 40 م د منها اعتماد بـ 34.0 م د في نطاق نظام التسبقة على الأداء المستوجب إنفاقه من قبل المؤسسة على أنشطة تكوين أعوانها دون أدائه إلى الدولة.

3-تمويل المشاريع:

سيمول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2014 في نطاق الصندوق الوطني للنهوض بالصناعات التقليدية والمهن الصغرى حوالي 4000 مشروعاً بتكلفة تبلغ 70 م د منها اعتماد يتم إسترجاعه يقدر بـ 17 م د تسنده الدولة لتمويل هذه المشاريع، وتسند ميزانية سنة 2014 مبلغاً بـ 10.0 م د ويتم تمويل 7.0 م د على إعتمادات مسترجعة. وتتحمل الدولة في هذا المجال مبلغاً يتم إسترجاعه بعد خلاص القرض (60% من تكلفة المشروع) يتراوح ما بين 32% و36% من قيمة الإستثمار ومنحة إستثمار بـ 6% تحتسب على أساس قيمة المشروع.

هذا، ويتحمل الصندوق الوطني للتشغيل مبلغاً يقدر بـ 50 م د قصد إسناد 50 ألف تمويل صغير.

15- يندرج مشروع ميزانية التنمية لوزارة الشباب والرياضة لسنة 2014 في نطاق مواصلة المشاريع والبرامج المتأكدة التي تعتبر ذات أولوية بالنسبة للقطاع بإعتماد مقاربة موضوعية تلائم بين مقتضيات النشاط الرياضي والشبابي وبين مقتضيات التنمية المتوازنة.

ومن أهم الإجراءات المتعلقة بالبنية الأساسية الرياضية نذكر :

قطاع الرياضة :

- ترميم المنشآت الرياضية القائمة وتعهدتها بالصيانة والتهيئة والترميم بهدف المحافظة عليها وحمايتها وتوفير الظروف الملائمة للممارسة الأنشطة الرياضية في التدريب والمسابقات الرسمية .
- إتمام المشاريع التي بصدد الإنجاز لتصبح وظيفية ويمكن إستغلالها في أقرب الأجل.
- الإرتقاء بمؤشرات البنية الأساسية في مستوى تعشيب الملاعب في نطاق الملائمة بين مقتضيات النشاط الرياضي و أولويات التنمية الجهوية مع إستهداف الولايات التي تقل بها نسبة التغطية بهذا الصنف من المنشآت عن المعدل الوطني وكذلك الملاعب التي تقدمت في برامج التأهيل .
- مواصلة تحمل المساهمة المالية للبلديات والمجالس الجهوية في المشاريع المشتركة خاصة في هذه المرحلة الإنتقالية .
- مواصلة تأهيل المركبات الرياضية الكبرى لجعلها قادرة على احتضان المباريات الرسمية الوطنية والدولية في أحسن الظروف خاصة بالنسبة للفرق التي تنشط بالرابطات المحترفة .

- مواصلة تهيئة المراكز الوطنية والجهوية المختصة بهدف الإرتقاء بأداء النخب الرياضية و خاصة لأصناف الشبان استعدادا للمواعيد الرياضية الهامة .
- مواصلة تهيئة الفضاءات الرياضية والبيداغوجية بالمعاهد العليا للرياضة والتربية البدنية.

🚩 قطاع الشباب :

- مواصلة برنامج إعادة هيكلة قطاع الشباب من خلال إحداث مراجعات جوهرية لمنظومة التنشيط الشبابي ووضع الإطار التشريعي والقانوني المنظم لمؤسسات الشباب دور الشباب و المركبات الشبابية .
- تعميم دور الشباب على كافة المعتمديات مع مواصلة برنامج تهيئة وتأهيل المنشآت الشبابية في مستوى البنية الأساسية والفضاءات الخارجية من ملاعب رياضية وقاعات تنشيط وفي مستوى التجهيزات الإجتماعية والتربوية .
- مواصلة التحويل التدريجي لمراكز سياحة الشباب ، مراكز الإقامة و مراكز التخييم والإصطيف إلى مؤسسات عمومية ذات صبغة إدارية بهدف الإرتقاء بأدائها وإضفاء المرونة و النجاعة على أساليب تسيرها و إدارتها وتحسين خدماتها و تطوير بنيتها الأساسية ووسائل عملها و تجهيزاتها .
- تأهيل وتطوير شبكة المركبات الشبابية ودراسة بعث مركب شبابي جديد بمنوبة
- تجهيز مؤسسات الشباب بالتكنولوجيات الحديثة للإتصال حواسيب و تجهيزات إعلامية و أنترنات وشاشات تفاعلية و راديووات للواب .

16- تتمثل أهمّ التوجهات وأهداف قطاع الثقافة في :

- العناية بالقطاعات الإبداعية كالكتاب والسينما (الأفلام الطويلة والأفلام القصيرة والوثائقيات) والمسرح والفنون التشكيلية والموسيقى والتظاهرات الثقافية إلى جانب الإحاطة بالمبدعين من خلال إسناد منح لفائدة الجمعيات والفرق.
- تعميم التغطية بدور الثقافة والمكتبات على كلّ المعتمديات.
- ربط جميع الفضاءات بشبكة الأنترنات ذات التدفق العالي.
- تجهيز الفضاءات الثقافية.
- مزيد العناية بالتراث الوطني وتوظيفه لتحقيق النقلة المنشودة للسياحة الثقافية.

وقد تمّ رصد اعتمادات جمالية بعنوان نفقات التنمية في حدود 48 م د وذلك بالخصوص لمواصلة المشاريع التي انطلقت خلال السنوات الماضية والشروع في برامج سنوية جديدة.

v أهم المشاريع المتواصلة:-

- مواصلة الدراسات : 0.215 م د
- مواصلة تجهيز دور الثقافة : 0.1 م د
- مواصلة بناء نادي إختصاص ب تجربة ميدون : 0.250 م د
- مواصلة بناء قاعة عروض بتاجروين : 0.388 م د
- مواصلة تهيئة و تجهيز دار الثقافة بحمام سوسة : 0,3 م د
- مواصلة بناء نوادي إختصاص بالجريصة : 0.3 م د
- مواصلة تهيئة المركز الثقافي بالحمامات : 0.5 م د

- مواصلة بناء دور الثقافة المعطلة من المخططات السابقة : 1.065 م د
- مواصلة بناء القسط الثاني من مركز الفنون الدرامية والركحية بمدنين : 0.7 م د
- مواصلة بناء مدينة الثقافة : 10.7 م د
- مواصلة برنامج تكييف المنشآت الثقافية : 0.3 م د
- تهيئة وتسييج الأراضي المخصصة للقسط الثاني من مدينة الثقافة : 0.2 م د

أهم البرامج السنوية الجديدة:

- تهيئة و توسيع دور الثقافة : 2.472 م د
- تجهيز دور الثقافة : 1.5 م د
- تجهيزات ثابتة بدور الثقافة : 0.5 م د
- تجهيزات المكتبات الجديدة : 0.7 م د
- تركيز شبكة بالإعلامية المتعددة الوسائط : 0.5 م د
- تهيئة المكتبات العمومية : 1.8 م د
- تجهيزات قاعات العروض بالآلات الرقمية : 1.65 م د
- إقتناء كتب تونسية : 1.1 م د
- تهيئة المتاحف : 0.6 م د
- حماية التراث : 0.2 م د
- ترميم وصيانة مصاحف القرآن على الرف والمخطوطات بالقيروان: 0.35 م د

الشؤون الاجتماعية

17- تم تخصيص اعتمادات قدرها 69.9 م د وستوظف أساسا:

أهم المشاريع المتواصلة :

- بناء مقر المعهد الوطني للشغل والدراسات الاجتماعية : 1.4 م د
- بناء وتجهيز مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بالمنستير : 0.5 م د
- بناء وتجهيز مركز الدفاع والإدماج الاجتماعي بتطاوين : 0.6 م د
- بناء وحدات محلية للنهوض الاجتماعي : 0.5 م د
- تهيئة المركز الاجتماعي والتربوي "السند" : 0.5 م د
- تهيئة المعهد الوطني لرعاية الطفولة : 0.5 م د
- بناء مستودع ومقر اللجنة الجهوية للتضامن بالقيروان : 0.3 م د
- بناء وتجهيز وحدة عيش المعاقين الكهول دون سند بصفافس : 0.4 م د

أهم المشاريع الجديدة :

- بناء مقر للإدارة الجهوية بسيدي بوزيد : 2 م د.
- بناء مقر فرعي للوزارة : 10 م د.
- بناء وحدتين محليتين للنهوض الاجتماعي بالقصرين وقابس : 0.4 م د
- بناء مستودع ومقر اللجنة الجهوية للتضامن بسيدي بوزيد : 0.3 م د
- تهيئة وتجهيز الوحدات المحلية القديمة للنهوض الاجتماعي : 0.5 م د
- توسعة الإدارة الجهوية بالمهدية : 0.3 م د
- تهيئة مركز الأمان : 0.8 م د

- تكفل الدولة بمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الإجتماعي بكلفة تقدر بـ 58 م د .

شؤون المرأة والأسرة والطفولة

18- تم تخصيص إعتمادات قدرها 6.4 م د ستوظف أساسا :

✓ لاستكمال أهم المشاريع المتواصلة التالية :

- خطة العمل لفائدة الأسرة : 0.4 م د
- بناء 8 نوادي أطفال و 20 مركب شباب وطفولة: 3.6 م د بولايات تونس، الكاف، القصرين، بن عروس، سوسة، صفاقس، بنزرت، جندوبة، قبلي، سيدي بوزيد، زغوان، سليانة، باجة، القيروان وقفصة.

✓ للشروع في إنجاز البرامج الجديدة التالية :

- بناء 3 مركبات طفولة بالقيروان، قبلي وسليانة : 1.3 م د
- إعادة بناء المركز المندمج للشباب والطفولة بالقصرين : 5. م د
- تهيئة نوادي أطفال : 0.3 م د
- تجهيز مؤسسات الطفولة : 0.8 م د

19- اعتبارا لأهمية قطاع الصحة العمومية تمّ رصد حوالي 128 م د دفعا لفائدة المشاريع والبرامج الممولة عن طريق العنوان الثاني موزعة بين 89,0 م د مشاريع بصدد الإنجاز و 39 م د مشاريع جديدة .

ومن أهم المشاريع بصدد الإنجاز :

- الطب الوقائي : 6,4 م د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2012) : 3, م د
- إقتناء سيارات : 2,5 م د
- عمليات التهيئة و التهذيب : 3,1 م د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2013) : 2,0 م د
- صيانة التجهيزات الثقيلة : 1,9 م د

كما سيتمّ سنة 2014 الشروع في إنجاز المشاريع والبرامج التالية :

- الطب الوقائي : 24,7 م د
- بناء مركز وطني لمعالجة الأمراض السرطانية بإقليم تونس (دراسات) : 3,0 م د
- بناء وتهيئة مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2014) : 6,3 م د
- بناء مستشفى جهوي بحفوز من ولاية القيروان (دراسات) : 0,7 م د
- بناء مستشفى جهوي بسببية من ولاية القصرين قسط 1 (دراسات) : 0,7 م د
- بناء مستشفى جهوي بتالة من ولاية القصرين (دراسات) : 0,7 م د

- بناء مستشفى جهوي بمكثر من ولاية سليانة(دراسات) : 0,7 م د
- بناء مستشفى جهوي بالدهماني من ولاية الكاف (دراسات) : 0,7 م د
- بناء مستشفى جهوي بجلمة من ولاية سيدي بوزيد (دراسات) : 0,7 م د
- تطوير المستشفى المحلي بالجم إلى مستشفى جهوي (دراسات) : 0,7 م د
- بناء مخزن للتلاقيح والأدوية : 2,5 م د
- إقتناء أراضي و عمارات : 3,0 م د
- عمليات التهيئة والتهديب (برنامج 2014) : 10,0 م د
- إقتناء 5 آلات مفراس ذات 16 قضيب : 4,0 م د
- تجهيز المستشفيات (برنامج 2014) : 34,0 م د
- تجهيز المستشفيات المحلية (برنامج 2014) : 8,5 م د
- صيانة التجهيزات الثقيلة (برنامج 2014) : 4,0 م د
- إقتناء 3 آلات للتصوير بالرنين المغناطيسي : 6 م د
- إقتناء معجل خطي لفائدة معهد صالح عزيز : 2 م د
- تجديد التجهيزات بمستشفى شارل نيكول : 3 م د
- تجديد التجهيزات بالمستشفى الجامعي الحبيب بورقيبة بصفافس : 2 م د
- تجديد التجهيزات بالمستشفى الجامعي الهادي شاکر بصفافس : 1 م د
- تجهيز مراكز الصحة الأساسية (برنامج 2014) : 1,5 م د
- تجهيز المراكز الوسيطة (برنامج 2014) : 1 م د
- تجهيز مراكز تصفية الدم (برنامج 2014) : 1,5 م د

الشؤون الدينية

20- يتواصل مجهود الدولة الخاص بالعباية بالشؤون الدينية حيث سيتم رصد حوالي 2,5 م د لفائدة نفقات التنمية تتعلق أساسا بصيانة الجوامع والمساجد موزعة على جل مناطق الجمهورية بالإضافة لما تم رصده للغرض بالعنوان الأول في حدود 13,9 م د

أملاك الدولة و الشؤون العقارية

21- تمت برمجة اعتمادات قدرها 14 م د لفائدة نفقات التنمية الخاصة بهذا القطاع ستوجه أساسا لفائدة المشاريع التي تم الشروع فيها و المتمثلة في :

- مواصلة إعادة هيكلة 20 ألف هكتارا من الأراضي الدولية الفلاحية.
- مواصلة تسوية وضعية الأراضي الاشتراكية وأراضي الأوقاف الخاضعة لنظام الإنزال بدون إشهار.
- مواصلة تحديد 200 قطعة أرض لملك الدولة.
- مواصلة تسجيل 320 مدرسة ومسكنا إداريا ومؤسسة عمومية.

ويجدر التذكير أن ميزانية التنمية لسنة 2014 تتضمن نفقات لتحسين ظروف العمل بالإدارة من خلال مواصلة بناء مقرات إدارية جهوية جديدة و تهيئة فضاءات موجودة واقتناء تجهيزات إدارية و وسائل نقل و معدات و برمجيات إعلامية.

22 - وزارة الداخلية:

تتمثل البرامج والمشاريع الجديدة لهذا القطاع في :

- تواصل تدعيم الهيكل الأساسي للأمن الداخلي بكلفة قدرها 10.9 م د لبناء و ترميم و توسيع ثكنات و مراكز الأمن و الحرس الوطني .
- مواصلة تدعيم تجهيزات الأمن الوطني بكلفة قدرها 43 م د لتمكين الوزارة من اقتناء تجهيزات خاصة و أجهزة إتصالات و معدات لمراقبة حركة المرور و إقتناء قطع غيار و مدرّعات و طائرات.

- دعم الوزارة لتمكينها من القيام بتكوين إطاراتها و أعوانها و ذلك من خلال اقتناء تجهيزات مختلفة لفائدة مدارس التكوين و توسعتها و ذلك بكلفة قدرها 3.6 م د .

23 - وزارة الدفاع الوطني :

اعتبارا للمهام الموكولة لوزارة الدفاع الوطني خاصة بعد الثورة ونظرا لدقة المرحلة تمت برمجة ما يلي :

- تدعيم الهيكل الأساسي العسكري من حيث التهيئة و تحسين الظروف الحياتية بالثكنات و تهيئة المستشفيات العسكرية حيث تم تخصيص اعتماد كلفة قدرها 78.1 م د للغرض في حين بلغت إعتمادات الدفع 102.781 م د .
- تدعيم التجهيزات العسكرية بتخصيص اعتماد قدره 283.7 م د كلفة جمالية لبرامج الإسناد و الذخيرة و معدات الرؤية و إعادة جاهزية المعدات و تأهيلها. في حين بلغت إعتمادات الدفع المقابلة لذلك 285.5 م د.
- تدعيم التجهيزات الطبية والإعلامية وتجهيزات التبريد والتسخين لفائدة المؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية التابعة لوزارة الدفاع حيث تم تخصيص إعتمادات كلفة جمالية تقدر بـ 15 م د في حين بلغت إعتمادات الدفع ما قيمته 7.5 م د.

24 - وزارة العدل :

و بخصوص ميزانية التنمية لوزارة العدل التي تناهز 31.9 م د فقد تم إعطاء الأولوية للمشاريع التي عرفت تقدما في الإنجاز إلى جانب برمجة مشاريع جديدة تهم بالخصوص :

- تهيئة و توسيع بعض السجون و تجهيزها و حمايتها : 14.5 م د .
- تهيئة و توسيع بعض المحاكم و حمايتها بكامل تراب الجمهورية : 10.4 م د.
- تجهيز بعض المحاكم و السجون بالإعلامية و تطوير النظام المعلوماتي بالمحاكم : 0.9 م د .

25 - وزارة الشؤون الخارجية :

و في جانب آخر، تم رصد اعتمادات لفائدة نفقات التنمية لوزارة الخارجية في حدود 4.8 م د ستخصص أساسا في البرامج و المشاريع التالية :

- صيانة و تهيئة مقرات المركز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج حيث تم رصد مبلغ قدره 1.0 م د بعنوان تهيئة مجموعة من المقرات التي هي على ملك الدولة .
- توفير مختلف التجهيزات ووسائل النقل لفائدة المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج بمبلغ قدره 0.7 م د.
- رصد مبلغ قدره 1.9 م د لمواصلة مشروع بناء مقر للسفارة و لإقامة السفير بأبوظبي .

26- هذا وقد تم ضمن باب النفقات الطارئة وغير الموزعة إدراج مبلغ 468 م د دفعا لإعطاء المرونة اللازمة لمجابهة الحاجيات الجديدة والمتأكدة خلال السنة.

خدمة الدين

العمومي

تسديد الدين العمومي

تحيين خدمة الدين العمومي لسنة 2013:

1- ينتظر أن تبلغ خدمة الدين العمومي لسنة 2013 (أصلا و فائدة) 4445 م د مقابل 4220 م د مقدرة بقانون المالية و 4119 م د مسجلة سنة 2012 موزعة كما يلي:

الفارق	تحيين 2013	ق م 2013	نتائج 2012	
+80	1440	1360	1267.6	الفائدة
+80	775	695	681.1	• الدين الداخلي
-	665	665	586.5	• الدين الخارجي
+145	3005	2890	2851.2	الاصل
+75	1380	1305	925.1	• الدين الداخلي
+70	1625	1555	1926.1	• الدين الخارجي
+225	4445	4220	4118.8	خدمة الدين العمومي
+155	2155	2000	1606.2	• الدين الداخلي
+70	2290	2220	2512.6	• الدين الخارجي

2- و تم تحيين خدمة الدين على أساس النتائج المسجلة إلى موفى سبتمبر 2013 وتطور معدل أسعار الصرف خلال نفس الفترة. وهو ما أفرز خاصة زيادة في الأصل بـ 145 م د و في الفوائد بـ 80 م د ناتجة بالأساس عن تحمل الدولة لقروض مؤسسات عمومية (الشركة التونسية لصناعات التكرير-الديوان الوطني للزيت) ودفع فوائد إيداعات صندوق الودائع و الأمانات.

تحيين ق.م. 2013	المعدل خلال 9 أشهر	تقديرات ق.م. 2013	
2.150	2.1209	2.05	الأورو
1.620	1.608	1.58	الدولار الأمريكي
16.750	16.673	20.0	اليان الياباني

تقديرات خدمة الدين العمومي لسنة 2014 :

3- تقدر خدمة الدين العمومي لسنة 2014 بـ **4675** م د مقابل 4445 م د محينة بالنسبة لسنة 2013 أي بزيادة 230 م د أو 5.2 % .
وضبطت هذه التقديرات على أساس المعطيات التالية :

- تسديد رفاع الخزينة القابلة للتتظير لخطي 14 أفريل 2014 (814 م د) و 9 جويلية 2014 (889 م د) أي بمبلغ جملي يقدر بـ 1703 م د
- اعتماد معدل أسعار الصرف التالية :

تقديرات 2014	تحيين 2013	
2.260	2.150	الاورو
1.670	1.620	الدولار الامريكي
17.300	16.750	1000 يان ياباتي

4- وعلى هذا الأساس تتوزع خدمة الدين العمومي لسنة 2014 كما يلي :

التطور %	تقديرات 2014	تحيين 2013	
+2.4%	1475	1440	الفائدة
+3.2%	800	775	• الدين الداخلي
+1.5%	675	665	• الدين الخارجي
+6.5%	3200	3005	الأصل
+55.8%	2150	1380	• الدين الداخلي
-35.4%	1050	1625	• الدين الخارجي
+5.2%	4675	4445	خدمة الدين العمومي
+36.9%	2950	2155	• الدين الداخلي
-24.7%	1725	2290	• الدين الخارجي

5- وباعتبار العجز المستهدف سنة 2014 في حدود 4852 م د (دون اعتبار موارد التخصيص والهبات المقدرة بـ 214 م د) و تسديد 3200 م د بعنوان أصل الدين، تقدر حاجيات الاقتراض بـ 7838 م د.

6- وينتظر أن تتم تعبئة هذه الموارد حسب المصادر كما يلي:

2500	- الاقتراض الداخلي (رقاع خزينة قصيرة المدى ورقاع خزينة قابلة للتظهير)
825	- صكوك إسلامية (خارجية وداخلية)
4513	- الاقتراض الخارجي
2493	• قروض دعم الميزانية
1394	• السوق المالية العالمية
526	• قروض خارجية موظفة
100	• قروض معاد إقراضها
7838	مجموع الموارد

7- وعلى أساس حجم الدين العمومي المتوقع في نهاية سنة 2013 (36616 م د) ومستوى الاقتراض الصافي لسنة 2014 المقدر بـ 4638 مليون دينار وباعتماد أسعار صرف في نهاية 2014 بـ 2.28 دينار للأورو و 1.672 دينار للدولار الأمريكي و 17.750 دينار للألف يان ياباني، ينتظر أن يبلغ حجم الدين العمومي في موفى سنة 2014 ما قدره 41754 مليون دينار أي ما يمثل 49.1 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 47.2 % محتملة في نهاية 2013 و 44 % مسجلة في موفى سنة 2012.

تقديرات 2014	تحيين 2013	2012	(م د)
15120.0	14570.0	11706.3	حجم الدين العمومي الداخلي
36.2%	% 39.8	% 37.3	النسبة %
26634.0	22046.0	19713.9	حجم الدين العمومي الخارجي
% 63.8	% 60.2	% 62.7	النسبة %
41754.0	36616.0	31420.2	مجموع حجم الدين العمومي (م.د)
%49.1	%47.2	% 44.0	النسبة من الناتج المحلي الإجمالي %

8- و بناء على ذلك، تتوزع هيكلية حجم الدين العمومي الخارجي في موفى سنة 2014 حسب العملات الرئيسية كما يلي :

تقديرات 2014	تحيين 2013	نتائج 2012	هيكلية الدين العمومي الخارجي حسب العملات
%50	% 51.4	% 53.5	الأورو
%30	% 27.3	% 22.7	الدولار الأمريكي
% 14.5	% 15.9	% 17.9	اليان الياباني
%5.5	% 5.4	% 5.9	عملات أخرى

9- و يقدر مفعول ارتفاع أسعار الصرف للعملات على حجم الدين العمومي الخارجي بـ 59 م د لزيادة بـ 10 مليارات في سعر صرف الأورو و 48 م د لزيادة بـ 10 مليارات في سعر صرف الدولار و حوالي 22 م د لزيادة بـ 100 مليون في 1000 يان ياباني.

كما يترتب عن كل زيادة بـ 10 مليارات في أسعار الصرف للدولار وللأورو و100 مليار لـ 1000 يان ياباني زيادة في خدمة الدين العمومي لسنة 2014 مبينة كما يلي:

اليان الياباني	الدولار الأمريكي	الأورو	(م د)
0.68	0.64	3.14	● الأصل
0.67	1.07	1.3	● الفائدة
1.35	1.72	4.43	خدمة الدين العمومي الخارجي